الهجرة الدولية وآثارها الديموغرافية في دول مجلس التعاون الخليجي دراسة جغرافية تحليلية

د. نوره يوسف مبارك الكواري

استاذ مشارك

قسم العلوم الإنسانية - كلية الآداب والعلوم

جامعة قطر

الهجرة الدولية وآثارها الديموغرافية في دول مجلس التعاون الخليجي

دراسة جغرافية تحليلية

د. نوره يوسف مبارك الكواري

المقدمة :

لم تعد الهجرة الدولية قاصرة على منطقة دون الأخرى، بل أصبحت تشترك فيها كل مناطق العالم سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية، وإن كانت الأولى من أكثرها ارتباطاً بحركة الهجرات الدولية منذ التسعينيات بعد أن بدأت الدول النامية تتخلى عن مكانتها في الاستحواذ على النسبة الأكبر من إجمالي المهاجرين في العالم حيث استقبلت الدول المتقدمة أكثر من نصف المهاجرين في العالم بنسبة تراوحت بين ٥٢,٥ % و٥٩,٥ % من المهاجرين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٣ (١) على الترتيب بعد أن كانت نسبتها تصل إلى ٤٤,٤ % عام ١٩٦٠ (٢) . وحتى يظل وجود المهاجرين أمراً مقبولاً اجتماعياً وسياسياً، ولا تتأثر به التركيبة السكانية يجب أن لا تزيد نسبتهم على ١٥% من إجمالي السكان في جميع المناطق الجغرافية (٣) .

وقد خلقت ظاهرة الهجرة إلى منطقة الخليج العربي تغييرات جذرية في التركيبة السكانية، حيث لم يحدث أن كوّن العمال الوافدون غالبية السكان وقوة العمل في أية دولة أو منطقة كما هو الحال في بعض الدول الخليجية التي تركت الهجرة في رصيدها السكاني آثاراً عميقة، وذلك على الرغم من الأزمات المالية العالمية وما تعرض له سوق النفط وما زال يتعرض له حتى اليوم، ومدى تأثيره على هذه الدول التي أظهرت الميزانيات فيها تباطؤاً في حجم الإنفاق واعتماد ميزانيات حذرة خلال عام ٢٠١٥ وما يمكن أن يترتب عليه من مخاطر في بطء النمو الاقتصادي الذي لا تستطيع هذه الدول أن تتحمله بسبب تزايد عدد السكان بمعدلات مرتفعة (٤) .

ومنذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي تنبه الباحثون والمفكرون إلى قضية التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي، وشاركتهم في الاهتمام بها الجهات الحكومية كالأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث سعت لوضع الإستراتيجية السكانية لمعالجة خلل التركيبة السكانية(٥)، وعقد الندوات لمواجهة الخطر(٦) . إلا أنه ومع مرور أكثر من خمس عشرة سنة على صدورها لم يطرأ تحوّل في البناء السكاني الخليجي، الذي يبدو جلياً أنه يسير لصالح الوافدين الأجانب، والنتيجة أن ما تم كسبه من جانب قد تم خسرانه من جانب آخر . كما لم يقتصر الاهتمام بالسياسات السكانية

على الجهات الحكومية فقط، بل كان محوراً لدراسات بعض الباحثين الذين تناولوا الموضوع من زوايا مختلفة، فمنهم[٧] يرى أن وضع السياسات السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي ضرورة يفرضها ذلك الخلل، ومنهم من يطالب بإعادة النظر في السياسات الحالية لسوق العمل [٨] وثالث يدعو لبناء سياسات سكانية تتكيّف مع التحوّلات الدولية وحقوق الإنسان [٩]، بالإضافة إلى من نادى بتعزيز عملية دمج المواطنين فى القوى العاملة [١٠] .

الدراسات السابقة :

إن الانتباه للآثار الديموغرافية للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي جاء مبكراً ومرافقاً للآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث كانت دراسة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي عام ١٩٨٣ أول جهد علمي حول قضية العمالة الأجنبية [١١] . ثم تعددت الدراسات التي تم نشرها وتنوعت ما بين دراسات مباشرة تناولت الآثار المترتبة على ازدواجية التركيبة السكانية في دول المجلس، أو غير مباشرة تطرقت لتلك الآثار ضمن الحديث عن العمالة الوافدة . ومن الدراسات المباشرة كانت دراسة سليمان ٢٠٠٥ [١٢] عن الآثار الاجتماعية والثقافية التي ترتبت على المستويات المرتفعة للعمالة الوافدة، أما دراسة مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٦ [١٣] فقد كانت عن الأبعاد الأمنية والسياسية ومجموعة الآثار السلبية الديموغرافية التي تتزايد حدتها مع الوقت في الدول الخليجية . ثم جاءت دراستي الشامسي ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ [١٤] والتي تناولت فيهما ظاهرة التعددية السكانية وتأثيرها على المتغيرات الديموغرافية في دول الخليج العربي .

وقد كشف الخريف ٢٠٠٩ [١٥] في دراسته الخاصة بالخلل السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي عن بعض الآثار الديموغرافية الخاصة بزيادة نسبة الوافدين سواءً في النمو السكاني أو القوى العاملة وظاهرة البطالة . وقد صدر عن Middle East Institute ٢٠١٠ [١٦] مجلد خاص بالهجرة إلى الخليج العربي وهو عبارة عن مجموعة من المقالات التي تناولت أحجام وخصائص المهاجرين والآثار المترتبة عليها في الدول المرسلة والمستقبلة مع التركيز على جنسيات المهاجرين في بعض الدول الخليجية . وفي إطار الحديث عن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة كانت دراسة Fargues وShah ٢٠١٢ [١٧] والتي تناولا فيها الهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وتأثيراتها الواسعة النطاق ليس فقط على البلدان المستقبلة ولكن أيضا على البلدان المرسلة .

وإلى جانب تلك الدراسات العامة التي كان الحديث فيها عن إجمالي الدول

الخليجية، فإن هناك دراسات ركزت على دول بعينها وتناولت الخلل السكاني فيها وما ترتب عليه من آثار . ومن تلك الدراسات كانت دراسة بن فهد ٢٠٠٠ [١٨] عن الهجرة إلى دولة الإمارات وآثارها الإيجابية والسلبية والتي منها خلل التركيبة السكانية، ثم دراسة الجزاف ورضى ٢٠٠٤ [١٩] عن البحرين وأثر الوافدين على النمو السكاني والتركيب النوعي والعمري والآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة ، وقد ركزت دراسة الكواري ٢٠٠٥ [٢٠] على التركيبة السكانية في قطر ومظاهر الخلل الناجم عن تزايد أعداد الشريحة الوافدة على الشريحة المواطنة، وجاءت دراسة بدوي ٢٠٠٩ [٢١] عن الكويت واختلال التركيب السكاني فيها من وجهة نظر جغرافية السكان، أما دراسة العثمان ٢٠٠٩ [٢٢] فإنها كانت عن تزايد النمو السكاني من خلال الهجرة وارتفاع نسبتهم في قوة العمل وعدم توازن التركيب العمري والنوعي للسكان، وأخيراً كانت دراسة الرمضان والمسلم ٢٠١٤ [٢٣] عن الملامح الأساسية لسكان الكويت وما ترتب على الهجرة إليها من آثار لم تكن الملامح الديموغرافية بعيدة عنها .

وفي الدراسات غير المباشرة والتي كانت الآثار المختلفة للهجرة والوافدين لدول مجلس التعاون الخليجي أحد فصولها كانت دراستي الخياط ١٩٨٢ [٢٤] من أوائل الدراسات التي تناولت الرصيد السكاني لدول الخليج العربية حتى عام ١٩٨٠، وفي حين رد من خلالها مجموعة الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الفصل التاسع إلا أن التغييرات التي طرأت على التركيبة السكانية كانت ضمن مجموعة الفصول من الثالث إلى الثامن . وفي ٢٠٠٠ [٢٥] اتبعها بدراسة أخرى وتناول فيها نفس الموضوعات وأضاف لها الإحصاءات الحديثة حتى عام ٢٠٠٠.

ودراستنا هذه تحاول من جديد قراءة الوضع السكاني الذي بات مقلقاً لجميع الدول بصفة عامة وللبعض منها بصفة خاصة، ذلك أن استمرار وتتابع المهاجرين إلى المنطقة وبدرجة مرتفعة جداً خلال العقد الأول وحتى منصف العقد الثاني من القرن الحالي يحتم علينا كشف المتغيّرات الديموغرافية الحالية ومدى الخلل السكاني فيها . وباستثناء الدراسة التي قدمها العثمان عن البحرين وكانت حتى عام ٢٠٠١، فإنه ليست هناك دراسة تناولت الآثار الديموغرافية المترتبة على الهجرة فقط، وأن ما قدم من دراسات كانت الإشارة فيه للتغيرات الديموغرافية ضمن محاور أخرى بحسب ما توفر من بيانات لها .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف هي :

١- تتبع التطور التاريخي للهجرة إلى الدول الخليجية وأثر تغير الاقتصاد الخليجي في إعلان البدء بمرحلة سكانية جديدة ظلت مستمرة حتى الوقت الحاضر .

٢- تسليط الضوء على التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي مع التأكيد على دراسة أثر النمو المتعاظم للسكان على تفاقم الأثر الديموغرافي لهذه التركيبة .

٣- تشخيص جوانب الاختلال الديموغرافي التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة للتركيبة السكانية المزدوجة فيها .

٤- محاولة رصد وتحليل وتفسير أبعاد العلاقة بين الهجرة والتركيبة السكانية من خلال دراسة أثر حجم الهجرة في تشابه الخصائص الديموغرافية بين الدول الخليجية .

منهج الدراسة :

لقد تم استخدام المنهج الوصفي في تتبع تطور السكان خلال المراحل المختلفة للهجرة، وبدايات ظهور خلل التركيبة السكانية، كما اتبع هذا المنهج في التعرف على التطور التاريخي للنمو السكاني حتى بداية العقد الثاني من القرن الحالي . بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي من خلال الاعتماد على بعض الأساليب الكمية في معالجة البيانات، وذلك لتسهيل تفسيرها وإبراز المتغيّرات فيما بينها، كما تم تمثيل معظم البيانات الإحصائية في رسوم بيانية لتحقيق أكبر فائدة مرجوة من الإحصاءات المتوافرة .

المصادر الإحصائية :

يعتبر توفر قاعدة متينة من المصادر الإحصائية أساس دراسة الموضوعات الديموغرافية بصفة عامة، والتركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة . فوجود البيانات والإحصاءات يعتبر شرطاً هاماً لتناول موضوعات هجرة العمالة الوافدة للدول الخليجية، ولقد أحجم كثير من الباحثين عن دراسة كثير من جوانب الهجرة الوافدة لهذه الدول لعدم كفاية الإحصاءات التي إما أنها لم تجمع بصورة منتظمة أو لأنها لم تنشر، نظراً لعدم السماح بنشر البيانات المتعلقة بالمهاجرين، ولابد من الإشارة إلى أنه حتى في الدول المتقدمة يصعب الحصول على بيانات الهجرة (٢٦) .

ونظـراً لقلـة البيانـات الإحصـائية المتناسـقة مـن حيـث الفتـرة الزمنيـة والمصـنّفة حسـب الجنسـية، تـم الاعتمـاد فـي هـذا البحـث علـى مـا تـوفر مـن إحصاءات صادرة من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي أولاً، ومن الأجهزة الإحصائية في الدول الست ثانياً، ومن المنظمات العالمية ذات الاهتمام بقضايا السكان والمهاجرين ثالثاً، وهي إحصاءات تعتبر كافية نوعاً ما لتوضيح الاتجاهات العامة للتركيبة السكانية والخلل الديموغرافي فيها .

أولاً - التتبع التاريخي للهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي :

وهجرة العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي أحد أهم الأنواع الجغرافية لهجرة العمالة في النصف الثاني من القرن العشرين، الذي شهد عقد التسعينيات منه هجرة عالمية واسعة (٢٧)، حيث انتقل ملايين العاملين وأسرهم إلى الخليج، الأمر الذي انعكس على أحجام السكان وخصائصهم، مما أحدث خللاً كبيراً في التوازن السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي بين المواطنين والوافدين . وقد وصفت هذه الظاهرة بأنها غزو ديموغرافي أجنبي لا يقل ضراوة عن الغزوات الأجنبية السابقة، ولكنه غزو بلباس جديد وأهداف مختلفة (٢٨) . وسوف يكون تتبعنا التاريخي للهجرة على النحو الآتي :

١- مراحل الهجرة :

تختلف الهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي حسب البُعد التاريخي لها ، ففي الماضي عرفت هذه الدول هجرة قديمة كانت بين إقليم شرق الجزيرة العربية، والأقاليم الجغرافية المجاورة، ثم الهجرة الحديثة، وفي حين تم استيعاب الأولى واندماجها داخل المجتمعات المستقرة، وشكّل أفرادها إضافة مرغوبة إلى قوة العمل المواطنة، إلا أن الثانية أصبحت بديلاً للمواطنين (٢٩) . وقد شهدت الدول الخليجية مراحل مختلفة لهجرة العمالة الأجنبية نحوها، وعلى الرغم من أن كثيراً من الباحثين توقف في تحديد هذه المراحل حتى التسعينيات (٣٠)، إلا أننا نرى أن هناك مرحلة جديدة بدأت تعيشها دول مجلس التعاون الخليجي مع دخولها القرن الحادي والعشرين، وفي حين يعتبرها سليمان (٣١) امتداداً للمرحلة الرابعة عنده، إلا أننا نستطيع أن نضعها كمرحلة خامسة نظراً لحجم الهجرة فيها . وسوف نقوم بتقسيم الهجرة إلى المراحل التالية :

أ - المرحلة الأولى : (أواخر الأربعينيات - أوائل السبعينيات) :

اتسمت ببدء الاستثمار التجاري للنفط وتصاعده، وظهور آثاره في النمو الاقتصادي، الأمر الذي أثر على الجذب التدريجي للعمالة من الخارج، وحتى بداية الخمسينيات كانت الهند وإيران المصدرين الأساسيين للعمالة الوافدة لدول

مجلس التعاون الخليجي، وفي هذا الوقت لم تكن الهجرة من إيران خاضعة لأية لوائح صارمة بل كان التنقل سهلاً بين جانبي الخليج العربي [٣٢] . أما في الفترة الثانية من هذه المرحلة والتي تمتد من الخمسينيات حتى بداية السبعينيات، فقد تميّزت بإعطاء الأفضلية في الحصول على عمل للقوى العاملة العربية، ولذا تدفقت تيارات من الهجرة العربية بالتزامن مع فترة المد القومي العربي وقد كانت من مصر وفلسطين والأردن والسودان، مما جعل هذه الهجرة تتفوق على الهجرة الهندية والإيرانية، حيث بلغت نسبة المهاجرين العرب نحو ٨٥% من إجمالي العمالة في نهاية هذه المرحلة [٣٣] .

ب- المرحلة الثانية : (أوائل السبعينيات - أوائل الثمانينيات) :

بدأت هذه المرحلة مع بدء تصاعد أسعار وعائدات النفط، وانتهت بتدهور هذه الأسعار عام ١٩٨٣. فقد ارتفع سعر برميل النفط من ٣ دولارات عام ١٩٧٣ إلى ١٠ دولارات عام ١٩٧٤ وإلى ٢٨ دولاراً عام ١٩٨٠، ثم ارتفع إلى ٣٤ دولاراً عام ١٩٨٢، وهو أعلى سعر رسمي لبرميل النفط سجله التاريخ في تلك الفترة [٣٤] . إن النتيجة الحتمية لارتفاع أسعار النفط هي ارتفاع العائدات، التي صاحبها اتساع للخطط الإنمائية، مما اضطر دول مجلس التعاون الخليجي إلى فتح باب الهجرة على مصراعيه للأيدي العاملة .

لقد شهدت هذه المرحلة تغيّراً نوعياً في معدلات تدفق العمالة من المجموعتين العربية والآسيوية، حيث كان معدل زيادة العمالة الآسيوية على مستوى جميع دول المنطقة أعلى من الجنسيات العربية التي انخفضت نسبتها إلى ٨٠% . ومنذ السبعينيات كانت هذه الدول مقصداً لهجرة متسارعة من الهند [٣٥]، أما في نهاية السبعينيات حظي العمال المهاجرون من الفلبين وتايلاند وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وبنغلاديش وسيرلانكا بقطاع متزايد من سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي [٣٦]، فقد اتجه كثير من العمال السيرلانكيين إلى دول الخليج العربي عام ١٩٧٦ في هجرة من الممكن أن يقال عنها أنها هجرة نسائية في معظمها [٣٧] . وفي نهاية هذه المرحلة تغيّرت مصادرالهجرة باستمرار لتكون لصالح الآسيويين .

ج- المرحلة الثالثة : (أوائل الثمانينيات - أوائل التسعينيات) :

تزامنت هذه المرحلة مع تدهور أسعار النفط وعائداته، الأمر الذي أوجد شعوراً بأن التزايد المتسارع في أعداد الوافدين للدول الخليجية قد انتهى وأن أعدادهم سوف تنخفض بشكل ثابت [٣٨]، وقد كان هذا الاعتقاد مبني على الانخفاض الحاد لأسعار النفط واستكمال جزء من مرافق البنية العامة . مما أثر على معدلات المهاجرين التي اتجهت للانحسار، حيث لم يزد معدل النمو

السنوي للعمالة الوافدة خلال السنوات الخمس الأولى من هذه المرحلة على ٨%، وتراجع حتى ٣,٣% في السنوات الخمس الثانية . وفي حين تراجع معدل النمو السنوي للعمالة الوافدة، إلا أن حجمها ارتفع بنسبة ٣,١% خلال الفترة الثانية من هذه المرحلة [٣٩]، التي اتسمت باستمرار زيادة معدلات العمالة الآسيوية على العمالة العربية، نظراً لانخفاض تكلفتها وأجورها، وتنامي قطاع الخدمات الشخصية .

د- المرحلة الرابعة : (أوائل التسعينيات - ٢٠٠٠) :

ورغم أن هناك من الباحثين من يعتبر أنها تبدأ من بعد حرب الخليج الثانية، إلا أن بعضهم يرى أن الحرب لم تغيّر شيئاً من الملامح العامة للمرحلة السابقة، إذ لم يتجاوز دورها سوى الإسهام في تسريع وتيرة وهيمنة الآسيويين على العمالة وبخاصة من جنوب شرق آسيا، إضافة إلى ما حدث من تغيّر مفاجئ على صعيد العمالة العربية التي تعرضت للتناقص والانخفاض سواء في عددها أو نسبتها في أعقاب الحرب، حيث تم ترحيل ما يقرب من ثلاثة ملايين مهاجر ومعظمهم من المواطنين العرب [٤٠].

تميّزت هذه المرحلة باستمرار انخفاض معدل تدفق العمالة الوافدة إلى ٣% سنوياً خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠، ولعل في تراجع أسعار النفط وظهور العجز في ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي، وقصر الإنفاق العام على الحدود التي تلبي متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي، أثره في ذلك الانخفاض . وقد استمر التذبذب في أسعار النفط خلال النصف الثاني من التسعينيات، حيث تراوح بين ١٢,٢ دولار عام ١٩٩٨ كأدنى سعر و ٢٧,٦ دولار كأعلى سعر عام ٢٠٠٠ [٤١]، مما أدى لاستمرار خفض الدعم المباشر من قِبَل الحكومات الخليجية على السلع والخدمات، ذلك أن أي تقلب في أسعار النفط ينعكس مباشرة على العائدات النفطية وبالتالي على مستوى الإنفاق الاستثماري على مختلف المشاريع الإنمائية، مما كان له تأثير مباشر على مستوى الطلب على العمالة الوافدة .

هـ - المرحلة الخامسة : (أوائل ٢٠٠٠ - ٢٠١٣) :

في عام ٢٠٠٣ بدأت دول مجلس التعاون الخليجي تستعيد عافيتها المالية، حيث حققت نمواً في إيراداتها بلغ ٢٧٩ مليار دولاراً عام ٢٠٠٥ نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ومما يؤكد دور النفط في نمو الإيرادات أن نسبة مساهمته فيها بلغت ٨٦,٣% من إجمالي الإيرادات التي استمرت في الارتفاع فيما بعد وتجاوزت ٣٢٩ مليار دولار عام ٢٠٠٧ [٤٢]، وبالرغم من أن عام ٢٠٠٩ حمل عجزاً عاشته الدول الخليجية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية إلا أنها

شهدت نمواً بلغ أكثر من ٢٤% خلال السنوات الخمس التالية للأزمة وذلك بسبب ارتفاع سعر النفط من ٦٢ دولار للبرميل إلى ١٠٥ دولار للبرميل عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ على الترتيب [٤٣].

ومن الملاحظ في هذه المرحلة أن دول مجلس التعاون الخليجي بدأت تجني نوعاً ما ثمار سياستها الموجهة نحو تنويع مصادر الدخل فيها، والحد من الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي في الإيرادات العامة وإن كانت لا تزال الإيرادات غير النفطية أقل بكثير مما هو متوقع في جميع الدول . وفيما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣ حدث نمواً في الناتج المحلي بنسبة زيادة بلغت ٣٨١% [٤٤]. إلى جانب ذلك عملت هذه الدول على تعزيز النمو الاقتصادي فيها بإصدار العديد من السياسات الإصلاحية ، والاتجاه لخصخصة كثير من القطاعات فيها .

في هذه المرحلة أصبحت قطر والإمارات ضمن الدول الجاذبة للعمالة المهاجرة وخاصة فى العقد الأول من الالفية الثالثة حيث ازداد معدل الهجرة إليها، بسبب الحاجة لعمال البناء، فقطر كانت مقبلة على طفرة في البناء للإعداد لدورة الألعاب الآسيوية عام ٢٠٠٦ والتي اعتبرت نقطة تحوّل واضحة في استقدام المزيد من عمال التشييد الذين بلغت نسبتهم ٣٧,٢% من إجمالي العاملين عام ٢٠٠٤ [٤٥]، أما في الإمارات فإن دبي من خلال مشاريعها غير العادية فإنها دخلت الموجة الثالثة من البناء فيها وكان بها ما يقرب من مليون عامل بناء عام ٢٠٠٦ [٤٦]، وتوقعت مصادر الأبحاث أن الطلب الخليجي على العمالة الوافدة سيظل كبيراً خلال العقد الثاني من هذا القرن على الرغم من أن النمو الاقتصادي قد بدأ يتناقص تدريجياً منذ عام ٢٠١٣ بسبب النقص الطفيف من العائدات النفطية [٤٧].

٢- حجم الهجرة :

اتسم نصيب الدول الخليجية بالتواضع في الهجرة الدولية حيث تراوح بين ٠,٥% و٩,٧% خلال الفترة من ١٩٦٠-٢٠١٣ كما في الجدول رقم (١) ورغم ذلك إلا أنه يتميّز بخصوصية تكمن في أن معدل النمو السنوي لأعداد المهاجرين يفوق المستويات العالمية بصورة كبيرة جداً . ففي الوقت الذي لم تزد فيه نسبة المهاجرين في العالم على ٣,٢% من إجمالي السكان عام ٢٠١٣ بعد أن كانت ٢,٦% عام ١٩٦٠ [٤٨]، إلا أن معدل النمو السنوي لهم لم يتجاوز ٢,٧% طوال هذه الفترة، بينما بلغ في الدول الخليجية نحو ١٧,٤% و ٢٦,٦ % خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، وعلى الرغم من انخفاضه بعد ذلك وبلوغه مستويات متدنية إلا أنه حقق ارتفاعاً خاصة خلال السنوات بين ٢٠١٠

و ٢٠١٣ حيث بلغ ١٥,٩% .

تمثل هذه الدول منذ الستينيات وجهات رئيسة للعمال المهاجرين، الذين ارتفع عددهم من ٣٩١ ألف مهاجر عام ١٩٦٠ إلى ٨,٦ مليون مهاجر عام ١٩٩٠ اي أن المهاجرين تضاعفوا بنحو ٢٢ مرة خلال ثلاثة عقود فقط . وتبيّن لنا الإحصاءات أنهم تضاعفوا مرة أخرى بنحو مرتين ونصف إلى أن بلغ عددهم ٢٢,٣ مليون مهاجر عام ٢٠١٣ كما في الجدول رقم (١) . وقد تنوعت مصادر الهجرة وتياراتها، حيث أصبحت جنسيات المهاجرين إلى هذه الدول تزيد على ١٤٠ جنسية، بل إن بعضهم قدرها بحوالي ٢٠٠ جنسية [٤٩]، مما يجعل من الوافدين شريحة مختلطة ذات روافد متباينة اقتصادياً وحضارياً وثقافياً ودينياً يندر أن تتكرر بين دول العالم .

جدول رقم (١) التوزيع النسبي ومعدل النمو للمهاجرين في العالم ودول مجلس التعاون الخليجي

السنة	العالم			دول مجلس التعاون الخليجي		
	المهاجرون	% من إجمالي سكان العالم	معدل النمو	المهاجرون	% من إجمالي المهاجرين في العالم	معدل النمو
١٩٦٠	٧٨٨٤٣٠٠٠	٢,٦		٣٩١٤٠٠	٠,٥	
١٩٧٠	٨٤٦٢٠٠٠٠	٢,٣	٠,٧	١٠٧٣٥٠٠	١,٣	١٧,٤
١٩٨٠	١٠٣٠٣٤٠٠٠	٢,٣	٢,٢	٣٩٢٩٠٠٠	٣,٨	٢٦,٦
١٩٩٠	١٥٥٥١٨٠٦٥	٢,٩	٥,١	٨٦٢٥١٨٩	٥,٥	١٢,٠
٢٠٠٠	١٧٨٤٩٨٥٦٣	٢,٩	١,٥	١٠٢٥٦٧٢٣	٥,٧	١,٩
٢٠١٠	٢١٣٩٤٣٨١٢	٣,١	٢,٠	١٥١٢٦٥٩٦	٧,١	٤,٧
٢٠١٣	٢٣١٥٢٢٢١٥	٣,٢	٢,٧	٢٢٣٥٧٨١١	٩,٧	١٥,٩

المصدر :

١- الخياط ، حسن (٢٠٠٠)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٢ .

2- UN (2002), International Migrants Stock: A Global View, op.cit.

3- UN (2013), Trends in International Migrants Stock : The 2013 Revision, op.cit.

النسب ومعدل النمو من حساب الباحثة .

إن تدني نسبة المهاجرين للدول الخليجية ليس دليلاً على انخفاض المهاجرين لها حيث تأتي في المرتبة الثالثة بعد أمريكا وأوروبا من حيث استقبالهم [٥٠]، كما ارتفع نصيبها من الهجرة الوافدة للوطن العربي من

٥٩,٦% إلى ٧٣,٨% عامي ١٩٩٠و٢٠١٣ على الترتيب[٥١]. وفي الوقت الذي برزت فيه ثلاث دول خليجية وهي السعودية والكويت والإمارات في قائمة الدول الثلاثين الأعلى من حيث عدد المهاجرين فيها عام ١٩٩٠، جاءت الإمارات تالية للسعودية ضمن قائمة الدول العشرين الأولى عالمياً عام ٢٠٠٥، وقد تربعت قطر على رأس الدول الخليجية التي بها أعلى نسبة من المهاجرين عام ٢٠١٠[٥٢]. وكشفت لنا بيانات عام ٢٠١٣ أن السعودية والإمارات كانتا من بين عشر دول في العالم تضم أكثر من ٥١% من المهاجرين الدوليين، وفي حين احتفظت الإمارات بموقعها ضمن الدول النامية الجاذبة للعمالة المهاجرة فإن قطر قد لحقت بها وخاصة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة [٥٣].

لقد أظهرت البيانات المتوفرة خلال الفترة من ١٩٦٠-٢٠١٣ أن معدلات النمو السنوي للمهاجرين إلى دول مجلس التعاون الخليجي تتجه للارتفاع بمعدلات تفوق جميع المعدلات العالمية . ومن خلال بيانات الجدول رقم (٢) يتضح أن هناك نمواً في المعدل السنوي للمهاجرين، استحوذت الإمارات فيه على أعلى معدل حتى الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٥، ثم ارتفع معدل النمو في عُمان إلى ١٧,٥% و ١٢% خلال الفترتين الممتدتين من ١٩٧٥-١٩٨٥ كما في الشكل رقم (١)، ولعل في تأخر اكتشاف النفط فيها أثره في ارتفاع معدل نمو المهاجرين إليها بعد دول مجلس التعاون الأخرى . وفي جميع الفترات حقق معدل النمو السنوي للمهاجرين للدول الخليجية ارتفاعاً على المعدل السنوي للعالم باستثناء الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٠، ولعل ما أصاب هذه الدول من عجز في ميزانياتها نتيجة لانخفاض أسعار البترول كان سبباً في انخفاض معدلات نمو المهاجرين إليها، وعلى الرغم من اتجاه معدل النمو إلى الانخفاض الكبير خلال التسعينيات والمصاحب لغزو الكويت وعودة كثير من المهاجرين إلى دولهم، إلا أنه يظل محتفظاً بتفوقه على معدل النمو في العالم .

جدول رقم (٢) معدل النمو السنوي للمهاجرين في العالم ودول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	١٩٦٠-١٩٦٥	١٩٦٥-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٥-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٣
الإمارات	٤٩,٤	١٨,٦	٣١,١	١٦,٧	٦,٨	٥,٦	٥,١	٥,٧	١٩,٩	٢,٣
البحرين	٧,٣	٠,٢-	٩,٢	١٠,٩	٥,٦	٤,٧	٤,٧	٣	١٧,٢	٣,٢
السعودية	١٨	١٦,٦	١٩,١	١٤,٥	١١,٤	٦,٧	٠,٦	٢,٢	٦	٢,٥
عُمان	٣,٤	١,٣	١٢,٥	١٧,٥	١٢	٦,٥	٤,٨	١,١	٦,٣	٣,١
قطر	١٧,٢	١٣,٩	١١,١	٦,٦	١٠,٧	٥,٤	١,٩	٢,٥	٢٠,٩	٣,٣
الكويت	١٩,٥	١٣,١	٧,١	٧,٤	٤,٩	٤,٨	٨,٩-	٦,٦	٢,٥	٢,٨
العالم	٠,٨	٠,٧	١,٣	٢,٧	٢,٢	٦,٧	١,٣	١,٤	٢	٢,٧

المصدر :

1- United Nations (2005), Population Division, World Migrant Stock, the 2005 Revision, Department of Economic & Social Affairs, Population Division.

2- United Nations (2013), Trends in International Migrants Stock : The 2013 Revision, op.cit.

معدل النمو بين عامي ٢٠٠٠-٢٠١٠ و٢٠١٠-٢٠١٣ من حساب الباحثة .

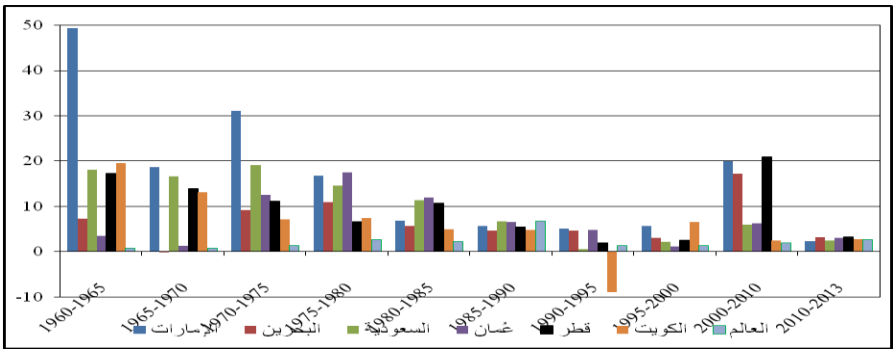

شكل رقم (١) معدل النمو السنوي للمهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي والعالم من ١٩٦٠-٢٠١٣

٣- البعد الزمني للهجرة :

تدخل هجرة العمالة الوافدة إلى الخليج ضمن ما يعرف بهجرة عمال الأهداف Target Workers أو عمال العقود الذين يدخلون بموجب عقود العمل المؤقتة ذات الصلاحية المحددة لفترة سعياً وراء ظروف أفضل ثم يعودون مرة أخرى . وغالباً ما تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى التأكيد على أن الهجرة الخارجية نحوها مؤقتة، بهدف المحافظة على مستوى مقبول لمكانة المواطنين في التركيبة السكانية، ولكن الواقع الخطر للعمالة الوافدة يدل على أنها لم تعد مؤقتة، فهي تعرف استقراراً في تواجدها بحيث يمكن وصفها بالمؤقتة الدائمة، فهي مؤقتة في وضعها القانوني، ودائمة في تواجدها الاجتماعي .

ومما يشيع النظرة المؤقتة للعمالة الوافدة أن كثيراً من الدراسات والتقارير الدولية تتناولها باعتبار أنها مؤقتة نسبة إلى المصطلحات الرسمية المستخدمة في دول المجلس، حيث يعتبرونهم ضمن العمال التعاقديين المؤقتين (٥٤)، بينما واقع الأمور يشير إلى أن وضع هذه العمالة ليس مؤقتاً وليس دائماً بصفة تامة، ولكنه قائماً على تجديد وتمديد للمؤقت، ذلك أن بإمكان هؤلاء العمال تجديد عقودهم لعدة مرات وبالتالي تطول فترة بقائهم للعمل في الدول الخليجية كغيرهم من العمال المؤقتين في دول كثيرة (٥٥)، فأنظمة الاستقدام المعمول بها في دول مجلس التعاون الخليجي مبنية على فرضية المؤقت في استخدام العمالة، بينما واقع قطاع الأعمال مرتكز على استدامة الاعتماد على العمالة الأجنبية التي من الممكن أن نطلق عليها شبه الدائمة (٥٦) .

وفي عالم الهجرة هناك تكلفة سياسية واجتماعية واقتصادية لعنصر الزمن تتجسد في مدة الإقامة، وغالباً ما يكون الإخفاق في سياسات الهجرة ناجماً عن العجز أو عدم الرغبة في دفع فاتورة تكلفة مدة الإقامة، حينما يحين موعد استحقاقها السياسي والاقتصادي والاجتماعي . ووفقاً لبعض المؤشرات المتوفرة عن دول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن ٤٣,١% من الوافدين في البحرين ظلوا لفترة تزيد على ست سنوات عام ٢٠٠١ (٥٧)، أما في قطر فإن ٤٠% من المقيمين تجاوزت فترة إقامتهم أكثر من ست سنوات عام ٢٠٠٥ (٥٨)، ثم ارتفعت نسبتهم إلى ٤٢,٥% عام ٢٠٠٦ (٥٩) . وتشير بيانات تعدادات دولة الإمارات إلى أن ٤٨% من الأجانب أقاموا لفترة أكثر من ست سنوات عام ١٩٩٥، بينما زادت إلى نحو ٥٦,٧% عام ٢٠٠٥، ولا شك بأن هذا مخالف لما هو سائد في دول العالم حيث لا تتجاوز نسبة من يقيمون إقامة مؤقتة ١٠% من إجمالي السكان في دول النقص السكاني، بل إنها تصل إلى ٥% في

الدول التي لا تعاني من النقص [٦٠] .

إن الهجرة التي كان من المخطط لها أن تكون مؤقتة تحولت لتصبح دائمة بصورة واقعية أو أنها عبارة عن مستوطنات مؤقتة ولكنها بصورة دائمة . ومن المعروف أن الهجرة غالباً تبدأ كانتقال مؤقت ثم تتحول لتصبح دائمة، وكلا النوعين ينتج عنهما نتائج ديموغرافية متناقضة، فالأولى تؤدي إلى تغيّر في حجم وتركيب السكان، أما الثانية فينتج عنها دمج المهاجرين في عملية التكاثر [٦١]، وبالنظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي نجد أن الهجرة المؤقتة هي التي كان لها التأثير البارز على نمو السكان وخصائصهم، حيث نجد ثنائية واضحة في التركيبة السكانية داخل هذه الدول .

ثانياً - الآثار الديموغرافية للهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي:

إن تحول الهجرة المؤقتة لدول الخليج العربية عبر الزمن - وبصورة جزئية - إلى هجرة طويلة الأمد، أدى إلى تواجد كبير للعمالة الأجنبية التي استمرت فى الزيادة منذ الطفرة النفطية الأولى ١٩٧٣ حتى الوقت الحالى . وقد أشارت معظم التوقعات إلى أن النمو المستمر للعمالة الوافدة ستكون له تداعيات كبيرة على السكان المواطنين وذلك في ظل الطلب الكبير عليها، ولعل ما حدث للتركيبة السكانية من خلل هو أحد تلك الآثار . وعلى الرغم من الدور الذي قامت به العمالة الوافدة في عملية البناء والتنمية، إلا أن الاعتماد شبه الكلي عليها خلق سلسلة من الاختلالات التي من أهمها :

١- حجم السكان :

تتفاوت دول مجلس التعاون الخليجي فيما بينها من حيث حجم السكان فيها ومعدلات نموه وكذلك أحجام الوافدين . ولقد رافق التحول السياسي في المنطقة الخليجية من الكيانات الصغيرة إلى الدول الحديثة، نمو سكاني سريع، بدأ يؤثر بشكل رئيسي على حجم القاعدة السكانية المواطنة التي بدأت بالتراجع مع مرور الزمن . وتؤكد الإحصاءات تضاعف سكان هذه الدول مرة كل ١٥ سنة بدءاً من عام ١٩٦٠، حيث قدر عدد السكان بنحو ٥ ملايين نسمة، ثم أصبحوا يقدرون بنحو ٩,٦ مليون نسمة عام ١٩٧٥ [٦٢] . وبالنظر إلى الجدول رقم (٣) نجد أن هناك زيادة أضيفت إلى إجمالي السكان تبلغ أكثر من ٨,٨ مليون نسمة خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٠، كان نصيب الوافدين منها ٦٥,٦%، أي أن نسبة إسهام السكان غير المواطنين في تحقيق هذا الحجم الهائل من الزيادة أكبر مما يقابله لدى السكان المواطنين .

أسفر عن استمرار الهجرة لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً في الحجم السكاني لها، حيث قارب عدد سكانها ٤٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٥ كما في الشكل رقم (٢)، بل إنهم قدروا بنحو ٤٤,٤ مليون نسمة عام ٢٠١٠، أي أن حجم الزيادة خلال عقدين من الزمان من ١٩٩٠-٢٠١٠ بلغ أكثر من ٢٣ مليون نسمة، انخفضت فيها مساهمة السكان الوافدين إلى ٣٣,٧% من إجمالي هذه الزيادة، ولعل هذا الانخفاض كان بسبب تأثر معدلات الهجرة لدول المجلس بظروف حرب الخليج الثانية، وبطء معدلات النمو الاقتصادي على إثر انخفاض أسعار النفط خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٣ .

جدول رقم (٣) التطور العددي والنسبي ومعدل النمو السنوي لإجمالي سكان دول مجلس التعاون الخليجي للفترة من ١٩٧٠-٢٠١٣

السنة	المواطنون			الوافدون			الإجمالي	
	العدد	%	معدل النمو	العدد	%	معدل النمو	العدد	معدل النمو
١٩٧٠	٧٠٦٢٣٠٠	٨٦,٨		١٠٧٣٧٠٠	١٣,٢		٨١٣٦٠٠٠	
١٩٨٠	٨٦٤٢٨٠٠	٦٨,٧	٢,٢	٣٩٤٥٢٠٠	٣١,٣	٢٦,٧	١٢٥٨٨٠٠٠	٥,٥
١٩٩٠	١١٧٠٠٣٥٠	٥٤,٥	٣,٥	٩٧٧١٨٥٠	٤٥,٥	١٤,٨	٢١٤٧٢٢٠٠	٧,١
٢٠٠٠	٢٠١٤٤٠٠٠	٦١,٩	٧,٢	١٢٣٧٩٠٠٠	٣٨,١	٢,٧	٣٢٥٢٣٠٠٠	٥,١
٢٠٠٥	٢٣٩٦٩٠٠٠	٦٠,٦	٣,٨	١٥٥٧٠٠٠٠	٣٩,٤	٥,٢	٣٩٥٣٩٠٠٠	٤,٣
٢٠١٠	٢٦١٧٤٨٩٠	٥٨,٨	١,٨	١٨٣٠٣٠٠٠	٤١,٢	٣,٥	٤٤٤٧٧٨٩٠	٣,٧
٢٠١٣	٢٦٥٤٠١٨٧	٥٤,٣	٠,٥	٢٢٣٠٠٠٠٠	٤٥,٧	٧,٣	٤٨٨٤٠١٨٧	٣,٧

المصدر :

١- الخياط ، حسن (٢٠٠٠)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٢ .

٢- الشامسي ، ميثاء سالم (٢٠٠٧)، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٠ .

٣- الشامسي ، ميثاء سالم (٢٠٠٨)، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٠.

٤- البيانات متوافرة في الموقع : http://www.un.org/esa/population

٥- الأمم المتحدة (٢٠٠٩)، نشرة السكان والإحصاءات الحيوية في منطقة الإسكوا، العدد (١٢)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، نيويورك، ص ص ١٧- ١٨ .

6- United Nations (2013), Trends in International Migrants Stock : The 2013 Revision, op.cit .

7- http://www.argaam.com/article/articledetail/433621.

النسب ومعدل النمو من حساب الباحثة .

وفيما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣ نجد أن الزيادة مستمرة في أعداد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي حيث قاربت أعدادهم على ٤٩ مليون نسمة بزيادة عددية بلغت نحو ٤,٣ مليون نسمة خلال ثلاثة أعوام فقط هي الفاصلة بين العامين . ولا شك بأن ما تعيشه هذه الدول في ظل العائدات النفطية المرتفعة كان له أثره في تلك الزيادة . وعلى الرغم من أن السكان المواطنين لازالوا يشكلون الأغلبية السكانية في دول المجلس ككل كما هو موضح في الجدول رقم (٣) إلا أن نسبتهم للإجمالي انخفضت، فبعد أن كانوا أكثر من أربعة أخماس السكان عام ١٩٧٠، ثم أكثر من الثلثين عام ١٩٨٠، نجد أنهم يواصلون الانخفاض إلى أن أصبحت نسبتهم نحو ٥٨,٨% عام ٢٠١٠ ، وإلى ٥٤,٣% عام ٢٠١٣ .

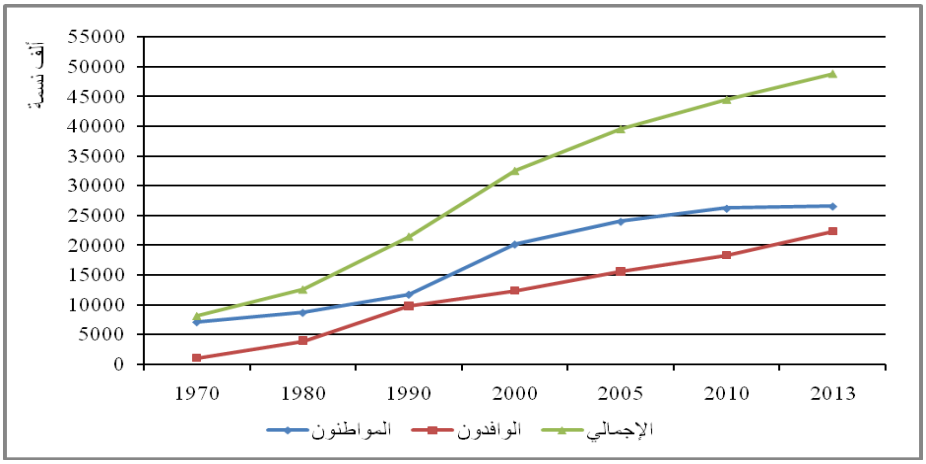

شكل رقم (٢) التطور العددي لإجمالي سكان مجلس التعاون الخليجي للفترة من ١٩٧٠-٢٠١٣

إن الملاحظ لمعدلات النمو السنوي للسكان يجد أنها انخفضت عما كانت عليه في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، حيث كانت ٥,٥% و٧,١% للعقدين على الترتيب، وعلى الرغم من ذلك فإنها لا تزال مرتفعة مقارنة بالمعدل العالمي البالغ ١,٥% سنوياً [٦٣]، حيث أنها لم تنخفض عن ٥,١% و٣,٧% خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٣ كما في الجدول رقم (٣) . وارتفاع معدل النمو دليل على تأثره بتدفق العمالة من الخارج بأعداد كبيرة . ولابد من الإشارة إلى أنه عندما يصل النمو السكاني إلى ٢% يعتبر نمواً متفجراً [٦٤]، مما يعني أن السكان في دول مجلس التعاون الخليجي يتزايدون بمعدل نمو متفجر .

وبالنظر إلى معدلات النمو السكاني بين المواطنين والوافدين نجد أن

الفارق كبير بين الجانبين، فبينما تتجه معدلات نمو المواطنين نحو الانخفاض كما في الجدول رقم (٣) وخاصة في العقد الأول من هذا القرن حيث بلغت ٠,٥% عام ٢٠١٣ بعد إن كانت ٧,٢% عام ٢٠٠٠، فإن معدلات نمو الوافدين ظلت على ثباتها وهي ٣,٧% عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ وإن انخفضت عن عام ٢٠٠٠ عندما سجلت ٥,١% [٦٥]. ومما لا شك فيه أن النمو السكانى للوافدين بمعدلات مرتفعة ليس فريداً فى منطقة الخليج العربي فقط، فهناك دول قد تعيش أوضاعاً مشابهة من حيث ارتفاع معدلات نمو المهاجرين إليها كما حدث في أسبانيا وإيطاليا خلال فترة اثنى عشر عاماً بين ١٩٩٩ و ٢٠١٠ عندما ارتفع معدل نمو السكان الأجانب فيهما ليصل إلى ٨ ٪ فى الأولى و ٥.٣ ٪ فى الثانية، في الوقت الذي كان فيه معدل نمو السكان المواطنين فيهما يقترب من حدود الصفر[٦٦]، ولكن ما تتفرد به دول مجلس التعاون الخليجي هو الحقيقة التي تؤكد أن الاختلافات فى معدلات النمو بين السكان المواطنين والوافدين قد استمرت لفترات طويلة طيلة نصف قرن تقريباً .

تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من انعدام التوازن السكاني بين بعضها البعض، سواء كان في الحجم السكاني فيها، أو بين المواطنين والوافدين . وفي حين تستوعب السعودية وحدها ما يقرب من ثلاثة أرباع سكان دول المجلس، بحيث لم تقل نسبتها عن نحو ٧٠% خلال الفترة من ١٩٧٠-٢٠١٣ - باستثناء عامي ١٩٨٠و٢٠١٣- نجد أن باقي السكان تتوزعه الدول الخمس الأخرى بنسب تقل عن ١٠% من إجمالي السكان في دول مجلس التعاون الخليجي كما يتضح من الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٣)، وإن تقدمت الكويت وعُمان حتى عام ١٩٩٠، حين بدأت تظهر الإمارات كثاني أكبر دولة بعد السعودية في إجمالي سكانها وخاصة عام ٢٠١٣ عندما استحوذت على ١٦,٩% من سكان الدول الخليجية، أما قطر والبحرين فتقل نسبة السكان في كل منهما إلى أكثر من ٢% بقليل وإن ارتفعت في قطر حتى ٤,١% عام ٢٠١٣ .

جدول رقم (٤) التوزيع النسبي لسكان دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي سكان المجلس

للفترة من ١٩٧٠-٢٠١٣

الدولة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣
الإمارات	٢,٣	٨,٣	٧,٤	٩	٨,٩	٨,٧	١٦,٩
البحرين	٢,٦	٢,٩	٢,٤	٢,٢	٢,١	٢	٢,٦
السعودية	٧٥,٥	٦٦,١	٦٩,٦	٧١,٩	٧٢	٧٢,٤	٦١,٤
عُمان	٩,٢	٩,٩	٨,٤	٨,٤	٨,٦	٨,٥	٧,٩
قطر	١,٤	٢,١	٢,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٤,١
الكويت	٩	١٠,٨	١٠	٦,٢	٦,١	٥,٩	٧,١
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :

مصدر الجدول رقم (٣) . والنسب من حساب الباحثة .

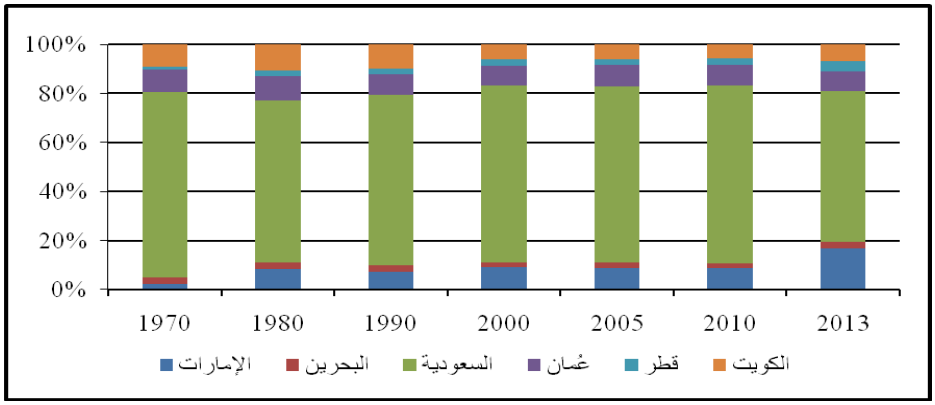

شكل رقم (٣) التوزيع النسبي لسكان دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي سكان المجل

للفترة من ١٩٧٠-٢٠١٣

وفي نفس الوقت الذي يرتفع فيه عدد السكان بصورة مستمرة نتيجة للهجرة الوافدة، إلا أن معدل النمو السنوي للسكان أخذ يتجه نحو الانخفاض تدريجياً . كما في الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٤) . والملاحظ أن أكبر معدل للنمو السنوي للسكان كان في الإمارات وقطر وخاصة في عقد السبعينيات عندما حققت الإمارات طفرة في معدل نموها السكاني حيث بلغ ٤٤,٩%، أما الكويت فقد سجل نمو السكان فيها معدلاً منخفضاً خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠، وقد كان لظروف غزو الكويت أثرها في ذلك الانخفاض . ومن الملاحظ عودة معدلات النمو السكاني للارتفاع مرة أخرى خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٣ وخاصة في عُمان التي سجلت أعلى معدل لنمو السكان فيها طيلة أكثر من نصف قرن حيث بلغ ١٣% ولعل ذلك يعود إلى الزيادة الكبيرة في أعداد الوافدين الذين ارتفعت نسبتهم بصورة كبيرة جداً من ٢٩ بالمائة في نهاية عام ٢٠١٠ إلى ٣٨,٩ بالمائة عام ٢٠١١ [٦٧] .

جدول رقم (٥) معدل النمو السنوي لإجمالي السكان في دول مجلس التعاون الخليجي

للفترة من ١٩٧٠-٢٠١٣

الدولة	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٣
الإمارات	٤٤,٩	٥,٢	٨,٣	٤,١	٣,١	_*
البحرين	٦,٦	٤,٢	٤,٣	٣,٢	٢,٧	١,٣
السعودية	٣,٤	٨	٥,٦	٤,٤	٣,٨	٢,٩
عُمان	٦,٦	٤,٤	٥,٢	٤,٧	٣,٧	١٣,٠
قطر	١٣,٤	٨,٦	٦	٤,٤	٣,٩	٥,٦
الكويت	٨,٤	٥,٨	٠,٦-	٣,٩	٣,١	٥,٩
الإجمالي	٥,٣	٧,١	٥,١	٤,٣	٣,٧	٣,٣

المصدر :

مصدر الجدول رقم (٣) . والمعدل من حساب الباحثة .

* لا تتوفر بيانات لعام ٢٠١٣ .

وإذا أخذنا في الاعتبار نسبة الوافدين لإجمالي السكان في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن الحقيقة المؤسفة هي أن نسبة هؤلاء الوافدين تزيد على أكثر من نصف السكان في ثلاث دول خليجية، مما يعد حدثاً فريداً في العالم، حيث لم تزد أعداد الوافدين في أية دولة أو منطقة، ولم يظهر مثل هذا الخلل سوى في سنغافورة التي بلغت نسبتهم فيها ٤٣% من إجمالي السكان، وذلك حسب إحصائيات البنك الدولي عام ٢٠٠٨ [٦٨] . والواقع الحالي لطبيعة التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي يبيّن أن العمالة الوافدة إما أنها تمثل غالبية السكان في كل من قطر والإمارات والكويت، حيث المواطنون هم الأقلية الوطنية، أو أنها جزء مهم من السكان كما هو الحال في البحرين والسعودية وعُمان.

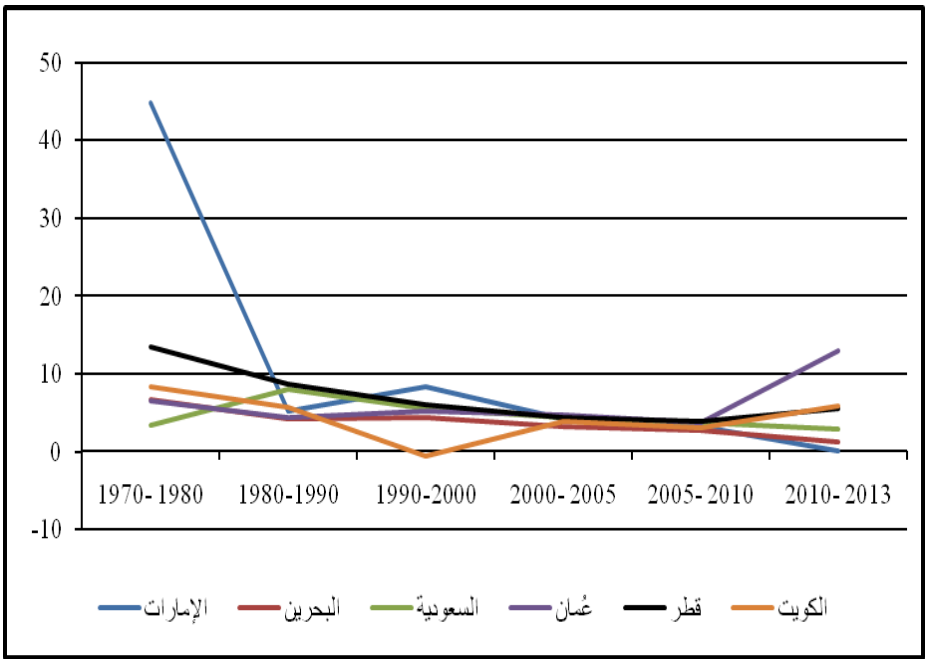

شكل رقم (٤) معدل النمو السنوي لإجمالي السكان في دول مجلس التعاون

لقد بدأ الخلل في التركيبة السكانية واضحاً بصورة جلية منذ أوائل السبعينيات، حيث تخطت نسبة الوافدين حاجز ٥٠% لكل من الإمارات وقطر والكويت منذ عام ١٩٧٠، وهي الدول الثلاث المعنية بتدني نسبة سكانها المواطنين لصالح الوافدين كما في الجدول رقم (٦) . وخلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين استفحل الخلل بشكل سريع، حيث أصبح سكان هذه الدول عبارة عن أغلبية وافدة، وأقلية مواطنة .

وتشير البيانات إلى أن هناك نمواً مفرطاً في نسبتهم التي تجاوزت الثلثين أو قاربته في دولتي الإمارات وقطر منذ عام ١٩٨٠، في الوقت الذي بدا واضحاً فيه تدني نسبة المواطنين لإجمالي السكان في نفس العام، وتكفي هنا الإشارة إلى أنه وعبر السنوات الاثنتي عشرة (١٩٦٨-١٩٨٠) تضاعف خلالها عدد المواطنين مرة واحدة، بينما زاد عدد الوافدين لأكثر من اثنتي عشرة ضعفاً [٦٩] . أما في البحرين والسعودية فإن عدد الوافدين إليهما تجاوز ربع السكان في الأولى، وكان نحو ربعهم في الثانية، بينما لم تزد نسبة الوافدين في عُمان عن ١٤,٢% من إجمالي سكانها لعام ١٩٨٠ .

ومنذ بداية الألفية الثالثة لم يطرأ تغيّر على التركيبة السكانية في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي إلا لصالح العمالة الوافدة التي استمرت وتعاظمت نسبتها سنة بعد الأخرى، وخاصة في الإمارات التي أصبح الوجود الأجنبي فيها مخيفاً ومقلقاً لدرجة كبيرة، وفي حين تشير البيانات إلى أن نسبة الوافدين فيها لعام ٢٠٠٥ تصل إلى ٧٤,٩% إلا أن ما تم رصده ومن واقع التعداد لنفس العام فإنها تصل إلى أكثر من ٧٩% [٧٠] . أما في عام ٢٠١٣ فقد كان هناك نحو ٨ ملايين عامل مهاجر في الإمارات أي أن أكثر من ثلث المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٣٥% تواجدوا فيها[٧١]، وتشير النسب التي تم التوصل لها من خلال بيانات الأمم المتحدة والتي اشتمل عليها الجدول رقم (٦) إلى سابقة لا مثيل لها في دول العالم جميعها، إذ لم يتبق من المواطنين في دولتهم سوى ١٣,٣% من إجمالي السكان كما يتضح من الشكل رقم (٥)، ولعل في هذه النسبة - حتى وإن لم تكن دقيقة - ما يشعرنا بخطر الغزو الأجنبي والذي تتشعب آثاره في مختلف الجوانب وليس الديموغرافية فقط.

جدول رقم (٦) التوزيع النسبي للسكان المواطنين والوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي

للفترة من ١٩٧٠-٢٠١٣

الدولة	الجنسية	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣
الإمارات	مواطنون	٤١,٦	٣٣,٣	٢٦,٤	٢٥,٧	٢٥,١	٢٤,٨	١٣,٣
	وافدون	٥٨,٤	٦٦,٧	٧٣,٦	٧٤,٣	٧٤,٩	٧٥,٢	٨٦,٧
البحرين	مواطنون	٨٢,٥	٧٢	٦٧,٢	٥٩,٢	٥٨,٧	٥٨,٩	٤٨,٩
	وافدون	١٧,٥	٢٨	٣٢,٨	٤٠,٨	٤١,٣	٤١,١	٥١,١
السعودية	مواطنون	٩٢,٧	٧٦	٥٩,٩	٦٨,٩	٦٧,٤	٦٧,٥	٦٨,٦
	وافدون	٧,٣	٢٤	٤٠,١	٣١,١	٣٢,٦	٣٢,٥	٣١,٤
عُمان	مواطنون	٩٨,٨	٨٥,٨	٧٠,٣	٦٨,٧	٦٦,٨	٦٨,٣	٥٦,٤
	وافدون	١,٢	١٤,٢	٢٩,٧	٣١,٣	٣٣,٢	٣١,٨	٤٣,٦
قطر	مواطنون	٣٩,٥	٣٥,٧	٢٩,٨	٢٠,٦	١٩,٩	١٩,٣	١٤,٤
	وافدون	٦٠,٥	٦٤,٣	٧٠,٢	٧٩,٤	٨٠,١	٨٠,٧	٨٥,٦
الكويت	مواطنون	٤٦,١	٤٠,٥	٢٧,١	٤١,٤	٤٠,٤	٤٠,١	٣١,٨
	وافدون	٥٣,٩	٥٩,٥	٧٢,٩	٥٨,٦	٥٩,٦	٥٩,٩	٦٨,٢
الإجمالي	مواطنون	٨٦,٨	٦٨,٧	٥٤,٥	٦١,٩	٦٠,٦	٦٠,٩	٥٤,٢
	وافدون	١٣,٢	٣١,٣	٤٥,٥	٣٨,١	٣٩,٤	٣٩,١	٤٥,٨

المصدر :

مصدر الجدول رقم (٣) . والنسب من حساب الباحثة .

إن الخطر الذي تعيشه الإمارات ليس ببعيد عن قطر التي أصبح الوافدون فيها يمثلون أكثر من ثلثي السكان منذ ١٩٨٠ بل إنهم بلغوا أكثر من ثلاثة أرباع السكان منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، بحيث أصبح القطريون لا يزيدون على ربع السكان، بل إن ما توفر من بيانات لعام ٢٠٠٩ يدل على أنهم أصبحوا أقل من خمس إجمالي السكان فقد أصبحوا نحو ١٢,٧%، بعد أن تجاوز الوافدون نسبة ٨٧% [٧٢]، ولم يكن عام ٢٠١٣ أسعد حظاً من سابقيه فقد كانت

نسبة ما توفر من بيانات خاصة الوافدين في قطر تشير إلى تواجد كثيف لهم طغى على السكان المواطنين فيها بحيث لم تتعد نسبتهم ١٤,٤% كما يتضح من الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٥) . وكما رأينا فإن الخلل في التركيبة السكانية ظهر ثم استفحل بشكل سريع، بعد أن وصلت نسبة السكان الوافدين إلى أحجام خيالية فشكلوا بذلك غالبية السكان وأصبح المواطنون أقلية داخل أوطانهم .

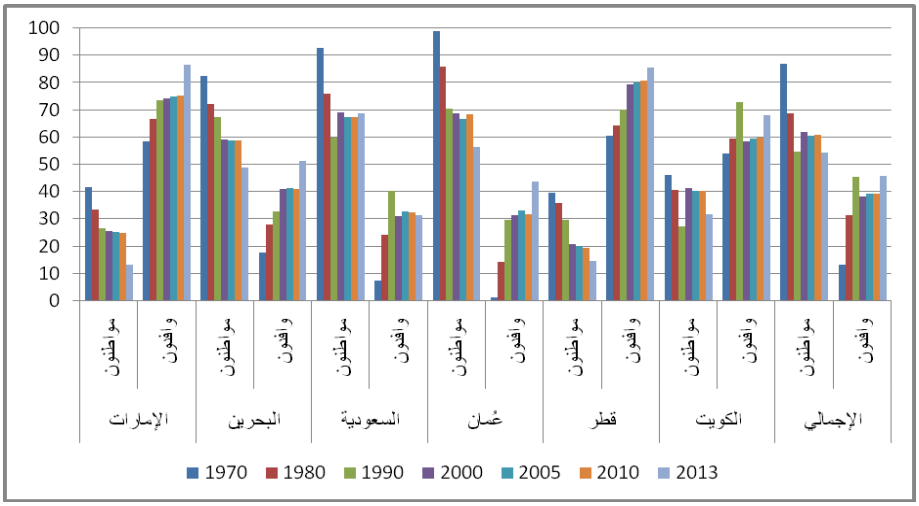

شكل رقم (٥) التوزيع النسبي للمواطنين والوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي السكان للفترة من ١٩٧٠-٢٠١٣

وتؤكد معدلات النمو السنوي المرتفعة للوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي على دور الهجرة في النمو السكاني في هذه الدول كما يتضح من الجدول رقم (٧)، وقد كان أعلى معدل نمو خلال الفترة الأولى وهي من ١٩٧٠-١٩٨٠ في الإمارات ٥٢,٧% ثم السعودية ٣٤,٢% وهو أعلى من معدل نمو إجمالي السكان الوافدين في دول المجلس البالغ ٢٦,٧% كما في الجدول رقم (٣) . أما في الفترة الثانية فقد ظهر في كل من عُمان والسعودية أكبر معدل لنمو الوافدين حيث بلغ ٢٠,١% و٢٠% لكل منهما على الترتيب، ولعل ارتفاعه هذا في عُمان كان بسبب تأخرها عن جيرانها في اكتشاف النفط فيها واستثمار عائداته مما دفع بمواطنيها للعودة إليها من ناحية وشروعها في بناء الدولة من ناحية أخرى، أما السعودية فإنها وإن ارتفعت فيها نسبة المواطنين إلا أنها تستقبل أفواجاً من المهاجرين لتحقيق المشروعات التنموية فيها . ومنذ عام ٢٠٠٠ بدأت هذه المعدلات تتجه نحو الانخفاض التدريجي، وإن كان أعلاها مرة أخرى في الإمارات وقطر حيث كان ٨,٥% و٨,١%، وفي البحرين بلغ ٧,٧% .

وفي الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٣ عادت الإمارات لتحقق معدلاً قياسياً لنمو الوافدين فيها يقارب ما كان عليه الوضع في السبعينيات حيث بلغ ٤٥,٩%، وقد كان لتعافي دبي من أزمتها المالية المرافقة للأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ أثره الكبير في عودتها بقوة للبناء والتعمير والحاجة للآلاف من عمال البناء والتشييد، بالإضافة إلى دخول أبوظبي ميدان المنافسة معها في التطوير والتعمير بالاستفادة من عائداتها النفطية نتيجة الارتفاع الكبير في سعره عام ٢٠١٣- كما ذكرنا - ومما يؤكد دور أبوظبي في جذب المهاجرين إليها تناقص نسبة المواطنين فيها إلى نحو ٢٠% عام ٢٠١٣ على الرغم من عمليات التجنيس التي قامت بها، تاركين النسبة الكبرى للوافدين الذين بلغ عددهم نحو ٢ مليون نسمة (٧٣) . إن نمو الوافدين بالمعدلات المرتفعة لن يؤدي إلا إلى استمرار تقلص نسبة المواطنين إلى الدرجة التي يصبح فيها وضعهم مهدداً بالتحول إلى أقلية في وطنهم بصفة دائمة .

جدول رقم (٧) معدل النمو السنوي للوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة من ١٩٧٠-٢٠١٣

الدولة	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٣
الإمارات	٥٢,٧	٦,٨	٨,٥	٤,٣	٣,٢	٤٥,٩
البحرين	١٦,٥	٦,٦	٧,٧	٣,٥	٢,٦	٤٣,٧
السعودية	٣٤,٢	٢٠	٢,١	٥,٥	٣,٨	٨,١
عُمان	١١,٧	٢٠,١	٦,١	٦,١	٢,٦	١١,٥
قطر	١٤,٩	١٠,٣	٨,١	٤,٦	٤	٧,٥
الكويت	١٠,٣	٩,٣	٢,٥-	٤,٣	٣,٢	١,١-

المصدر :

مصدر الجدول رقم (٣) . والمعدل من حساب الباحثة .

٢- التركيب النوعي والعمري :

تعد دراسة التركيب النوعي والعمري على قدر كبير من الأهمية في دراسة السكان، لأنها توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً، وما يترتب على ذلك من إيضاح التوازن أو الخلل داخل المجتمع. ويأتي تناول مثل هذا التركيب في دراستنا هذه للعلاقة المباشرة بين مفردات النمو السكاني وخاصة في المجتمعات الخليجية، التي تنقسم إلى مجتمعين من المواطنين والوافدين، يتباينان في خصائصهما النوعية والعمرية، مما ينعكس على مدى الاستقرار الديموغرافي في هذه المجتمعات . وفي دراستنا هذه سوف نتعرض لكل من التركيبين النوعي والعمري كل على حدة .

أ- التركيب النوعي :

ويعتمد قياس هذا التركيب على مؤشر تم الاتفاق عليه عالمياً يعرف بنسبة النوع أو الجنس، الذي يمثل عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثى في أي مجتمع، وفي المجتمعات الطبيعية المتوازنة يقترب عدد الذكور من عدد الإناث، حيث لا تتجاوز نسبة النوع ١٠٥ إلا في عدد قليل من الدول (٧٤) . وهذا المؤشر له أهميته القصوى في تشكيل كثير من الخصائص الديموغرافية والاقتصادية، فنوع الإنسان سواءً كان ذكراً أو أنثى يؤثر على نشاطه وما يقوم به من دور في المجتمع الذي يعيش فيه .

وبالنظر إلى التركيب النوعي لإجمالي السكان في دول مجلس التعاون الخليجي يتبيّن لنا أن هناك خللاً واضحاً بالنسبة للنوع، فمن المعروف أن أعداد الذكور لا تختلف عن الإناث اختلافاً كبيراً إلا عندما تكون هناك عوامل تسهم بوجود تباين مرتبط في الغالب بالظروف الاقتصادية . ومن خلال الجدول رقم (٨) نجد أن نسبة النوع شهدت تغيّرات سريعة ومرتفعة عن المعدلات الطبيعية في كل الدول لارتباطها بعامل الهجرة الوافدة، والتي تتسم بكونها هجرة من الشباب الذكور. وقد سجلت الإمارات أعلى نسبة للنوع بلغت ٢٢٩ عام ١٩٨٠ ثم تلتها قطر ١٧٠، وهذه النسب تتعدى التوازن النوعي للمجتمعات المستقرة ديموغرافياً في العالم ككل . ولما كانت الهجرة الوافدة تشكل أكثر من نصف السكان في كل من الإمارات وقطر فإنها قد أثرت في مستوى نسب النوع لإجمالي السكان فيها لتجعلها عالية جداً .

وبعد نحو عقدين من الزمان لازالت البيانات تشير إلى استمرار الخلل النوعي لإجمالي السكان في دول مجلس التعاون الخليجي ففي عام ٢٠٠٠ كانت ٢٠٧ و ١٨٦ و ١٤٣ لكل من الإمارات وقطر والكويت على الترتيب . وفي

عام ٢٠١٠ تصدرت قطر دول المجلس بنسبة نوع فيها ارتفعت إلى ٣١٢ مما يعني أن الذكور ثلاثة أضعاف الإناث، وتلتها الإمارات بنسبة بلغت ٢٤٠، وقد تراوحت نسبة النوع في الدول الثلاث الأخرى بين ١٦٦ و ١٣٠ لكل من البحرين والسعودية .

إن مما يؤكد لنا دور الهجرة ومساهمتها الكبيرة في الخلل النوعي الذي أصاب التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي إن نسبة النوع فيها تأخذ مساراً تصاعدياً مع مرور الوقت، وفي خلال ثلاث سنوات فقط وفي عام ٢٠١٣ حدث فارق كبير في هذه النسبة في أربع دول تتربع على رأسها الإمارات بنسبة ٢٩٥ ثم عُمان ١٨١ والبحرين ١٧٠ وأخيراً الكويت ١٥٤، أما قطر والسعودية فإن النسبة النوعية فيهما انخفضت قليلاً وبفارق بسيط حيث بلغت ٢٩٧ و ١٢٨ على الترتيب، ولا يدل انخفاضها على تغيّر في طبيعة الهجرة نحوهما وإنما يرتبط ذلك في الأغلب بالقرارات السياسية للدول تجاه المهاجرين .

جدول رقم (٨) نسبة النوع في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة من ١٩٨٠- ٢٠١٣

الدولة	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣
الإمارات	٢٢٩	١٩٠	٢٠٧	٢١٣	٢٤٠	٢٩٥
البحرين	١٤٠	١٣٦	١٣٣	١٤٨	١٦٦	١٧٠
السعودية	١١٥	١٢٧	١٢٧	١٢٦	١٣٠	١٢٨
عُمان	١١١	١٢٦	١٢٧	١٢٦	١٤٢	١٨١
قطر	١٧٠	٢٠٣	١٨٦	٢٠٠	٣١٢	٢٩٧
الكويت	١٣٥	١١٤	١٤٣	١٤٧	١٤٩	١٥٤

المصدر :

1-United Nations(2013),The Demographic Profile of The GCC Countries, ESCWA, New York.

2- http://wdi.worldbank.org

3- http://esa.un.org/unpd/wpp/Excel-Data/population.htm

4- http://www.argaam.com/article/articledetail/490022

نسب النوع من حساب الباحثة .

وتتباين مجتمعات السكان في دول مجلس التعاون تبايناً حاداً في نسبة النوع بين السكان المواطنين والوافدين، وهذا ما تؤكده الدراسات السكانية التي تناولت مثل هذا الموضوع بأن المناطق التي تحدث فيها الزيادة السكانية الناجمة عن الهجرة عادة ما تكون مختلة في النسبة النوعية حيث يرتفع الإقبال على الهجرة من جانب الذكور ذوي الأعمار المتوسطة دون الإناث [٧٥] . فالمجتمعات المواطنة مستقرة ومتوازنة تتقارب فيها أعداد الذكور والإناث بشكل واضح ولذلك فإن نسبة النوع فيها معتدلة وطبيعية كما يتبيّن من الجدول رقم (٩) حيث أنها تراوحت بين ٩٧ و ١٠٣ في كل من الكويت والبحرين على الترتيب عام ٢٠١٣، وانخفاض المعدل نسبياً لدى الكويتيين يدل على وجود أعداد أقل من الذكور مقابل كل ١٠٠ أنثى، مع العلم أن هذا المعدل لم يشهد تغيّراً منذ عام ١٩٨٠ حيث أنه استقر دون ١٠٠ [٧٦]، ولعل في إيقاف تجنيس الذكور وزيادة تجنيس الإناث لكونهن زوجات للكويتيين أثره في ذلك الانخفاض [٧٧] .

جدول رقم (٩) نسبة النوع للمواطنون والوافدون في دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٣

الدولة	المواطنون	الوافدون
الإمارات	١٠٢	٣٥٥
البحرين	١٠٣	٢٦٠
السعودية	١٠١	٢١٥
عُمان	١٠٢	٤٥٥
قطر	١٠١	٣٨٠
الكويت	٩٧	٢٣٣

المصدر :

مصدر الجدول رقم (٨) . والنسبة من حساب الباحثة .

ويتجلى الخلل الديموغرافي في نسبة النوع لدى مجتمع الوافدين في دول مجلس التعاون الخليجي في أبرز صورة، حيث لم تقل هذه النسبة عن ٢٠٠ ذكر لكل ١٠٠ أنثى في جميع الدول وبدون استثناء عام ٢٠١٣، بل وحتى في

أقل دولة خليجية سجلت أدنى نسبة لتواجد الوافدين فيها وهي السعودية . وارتفاع نسبة النوع لدى الوافدين يعد أمراً طبيعياً لارتباطه بطبيعة الهجرة التي يغلب عليها هجرة الذكور الذين إما أنهم لم يتزوجوا أو تركوا زوجاتهم في مجتمعاتهم الأصلية . وقد سجلت عُمان أعلى نسبة نوع بين دول الخليج العربية حيث بلغت ٤٥٥ ولعل هذا يرجع إلى استقبالها للمهاجرين بمعدلات مرتفعة خاصة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣، ثم تأتي تالية لها دول الخلل السكاني المستمر وهي قطر والإمارات بنسبة نوع بلغت ٣٨٠ و ٣٥٥ لكل منهما على الترتيب .

وهناك مقياس آخر في دراسة التركيب النوعي للسكان إلى جانب نسبة النوع، وهو ما يعرف بمعدل الذكورة (٧٨)، وكلما كان هذا المعدل حول ٥٠% كان معنى ذلك توازن في التركيب النوعي للسكان، أما إذا زاد أو انخفض بصورة واضحة، فإن هذا يعني اضطراباً في تركيب السكان . وبصفة عامة يلاحظ أن هناك غلبة لنسبة الذكور إلى مجموع السكان، بمعنى أن هناك تأكيداً آخر على اختلال التركيب النوعي .

ويبرز الخلل في الهيكل النوعي للوافدين في التفوق الكبير لنسبة الذكور بين السكان بصفة عامة، والسكان الوافدين بصفة خاصة، ومع أن مثل هذا الأمر يعتبر سمة مشتركة لكل مجتمع وافد، إلا أن ما تختص به الهجرة نحو دول مجلس التعاون الخليجي، يميل نحو الارتفاع الشديد جداً لمعدل الذكورة بشكل لم تشهده هجرة خارجية أخرى، حيث لم يقل هذا المعدل في معظم دول مجلس التعاون عن ٥٥% منذ عام ١٩٨٠ (٧٩) . إن التداعيات الخطيرة للهجرة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي تتجلى بصورتها الواضحة في اختلال التركيب النوعي لسكان كل من الإمارات وقطر وذلك بارتفاع نسبة الذكور فيهما إلى أكثر من ٧٠% بل إنها في الإمارات تقترب من ٨٠% عام ٢٠١٣ .

ب- التركيب العمري :

ويعتبر التركيب العمري للسكان في دول مجلس التعاون الخليجي من أوضح المترتبات الديموغرافية لتواجد العمالة الوافدة فيها، حيث إنها تتسم بتباين كبير في التركيبة العمرية، ذلك أن الطلب المتزايد والسريع على اليد العاملة التي يسيطر عليها الذكور كما أشرنا، قد ألغى التوزيع الطبيعي بين الفئات العمرية، وخلق تركيزاً حاداً على الفئات النشيطة والشابة . ولابد أن نشير إلى أن استمرار الخلل العمري لدى السكان دليل على ظاهرة الانتخاب الهجري العمري بين السكان الوافدين، وهي سمة تميّز مجتمعات المهاجرين، خاصة في الدول التي لا تعد مهجراً دائماً لمعظم الوافدين كدول مجلس التعاون

الخليجي [٨٠] .

وتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل أي من ١٥-٦٤ سنة في دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة كما في الجدول رقم (١٠)، إذ أنهم يشكلون ما يزيد على نصف السكان منذ عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٣ على حساب فئتي صغار السن وكبار السن . ومن الملاحظ أنه بعد أن كانت المجتمعات الخليجية تتميز بارتفاع نسبة صغار السن كونها مجتمعات فتية وقد بلغت نسبتهم ٤٢,٤% و٤٠,١% من إجمالي السكان عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ على الترتيب، نجد أنها بدأت تجنح نحو نسبة متوسطي الأعمار وخاصة منذ عام ٢٠٠٠ حيث بدأوا يشكلون ثلثي السكان تقريباً بنسبة ٦٢,٤%، ثم زادت إلى أكثر من ٧٥% عام ٢٠١٣ . ويرجع سبب نسبتهم المرتفعة إلى أن معظم الوافدين هم في أعمار منتجة هدفها العمل والثروة، وقد أسهم ارتفاع عددهم إلى رفع نسبة متوسطي الأعمار إلى إجمالي السكان في مجلس التعاون الخليجي كما يتضح من الشكل رقم (٦) .

جدول رقم (١٠) التوزيع النسبي للسكان حسب الفئات العمرية العريضة في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة من ١٩٨٠-٢٠١٣

السنة	٠-١٤	١٥-٦٤	+٦٥
١٩٨٠	٤٢,٤	٥٤,٩	٢,٧
١٩٩٠	٤٠,١	٥٧,٦	٢,٣
٢٠٠٠	٣٥,٠	٦٢,٤	٢,٦
٢٠٠٥	٣١,٣	٦٥,٩	٢,٨
٢٠١٠	٢٩,١	٦٧,٩	٣,٠
٢٠١٣	٢١,٢	٧٦,٨	٢,٠

المصدر :

1- United Nations (2009), The Demographic Profile of The Arab Countries, (ESCWA), New York, pp. 25-27.

٢- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (٢٠٠٩)، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٨ .

3- Gulf Research Center (2013), National and non - national Populations by age groups in GCC countries, Labour Markets and Migration, CAMBRIDGE.

والنسب من حساب الباحثة .

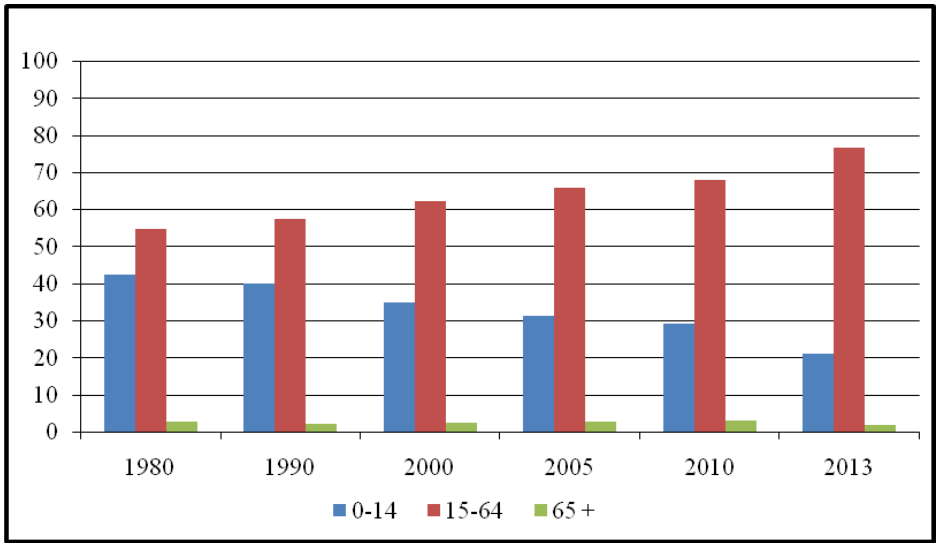

شكل رقم (٦) التوزيع النسبي للسكان حسب الفئات العمرية العريضة في مجلس التعاون الخليجي

للفترة من ١٩٨٠-٢٠١٣

لا يختلف الحال في دول مجلس التعاون الخليجي كلٌ على حدة بالنسبة لخلل التركيب العمري لديها، إذ توضح البيانات في الجدول رقم (١١) تطور نسبة الفئة الوسطى العاملة في مختلف الدول، حيث نجد أن هذه النسبة ارتفعت في كل من قطر والإمارات من ٦٦,٢% و ٧٠,١% عام ١٩٨٠ إلى أن أصبحت نحو ٨٥% و ٨٤% لكل منهما عام ٢٠١٣ أي أن أكثر من أربعة أخماس السكان هم من الفئة العاملة . كما تتضح درجة الخلل في الدول الأربع الباقية والتي لا تشذ عن هذا الوضع الخطير حيث تبيّن لنا الأرقام في كل من البحرين وعُمان والكويت والسعودية ارتفاعاً في نسبة سكانها ممن هم في سن العمل بدرجة تصل إلى ثلاثة أرباع السكان في الدول الثلاث الأولى وتقل في السعودية إلى ٦٨% .

إن الخاصية التي تتميز بها المجتمعات الخليجية بكونها شابة وفتيّة تطغى عليها فئة الأعمار الصغيرة والتي تقل عن ١٥ سنة، بدأت في التراجع الذي تعكسه الأرقام الموجودة في الجدول رقم (١١) إذ نلاحظ انخفاضاً في نسبتهم في جميع الدول – باستثناء السعودية - حيث تراوحت نسبتهم بين ١٤% و ٢٥% في كل من قطر والكويت على الترتيب عام ٢٠١٣، مما يعني ضيق

قاعدة الهرم السكاني الوطني .

ولتوضيح أثر الهجرة على التغيّر الديموغرافي الخاص بغلبة فئة السكان في سن العمل على باقي الفئات العمرية، فإن هناك فارقاً كبيراً بين المواطنين والوافدين في التركيب العمري للسكان، فالهجرة تكاد تقتصر على من هم في سن العمل بنسب لم تقل عن ٩٠% في قطر والبحرين والكويت، بل وارتفعت في عُمان إلى ٩٤% عام ٢٠١٣[٨١]، أما بالنسبة للمواطنين فإنها تراوحت بين ٥٧% و٥٩% في كل من قطر والإمارات، ومما يؤكد الخلل في التركيب العمري للمواطنين أن نسبتهم منخفضة قياساً بالمتوسط العالمي الذي يكون ٦٠% [٨٢] .

جدول رقم (١١) التوزيع النسبي للسكان حسب الفئات العمرية العريضة في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة من ١٩٨٠-٢٠١٣

الدولة	الفئة العمرية	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣
الإمارات	٠ – ١٤	٢٨,٦	٢٩,٩	٢٣,٨	١٩,٦	١٩,٢	١٥,٠
	١٥ – ٦٤	٧٠,١	٦٨,٨	٧٥,١	٧٩,٣	٧٩,٩	٨٤,٠
	٦٥ وأكثر	١,٢	١,٣	١,١	١,١	١,٠	١,٠
البحرين	٠ – ١٤	٣٤,٦	٣١,٥	٢٨,١	٢٧,٥	٢٥,٩	٢١,٠
	١٥ – ٦٤	٦٣,٤	٦٦,٣	٦٩,٣	٦٩,٨	٧١,٨	٧٧,٠
	٦٥ وأكثر	٢,١	٢,٢	٢,٨	٢,٦	٢,٣	٢,٠
السعودية	٠ – ١٤	٤٤,٣	٤١,٩	٣٨,٠	٣٤,٥	٤٢,٠	٢٩,٠
	١٥ – ٦٤	٥٢,٨	٥٥,٨	٥٩,٣	٦٢,٧	٦٥,١	٦٨,٠
	٦٥ وأكثر	٢,٨	٢,٣	٢,٧	٢,٨	٣,٠	٣,٠
عُمان	٠ – ١٤	٤٥,٦	٤٤,١	٣٦,٨	٣٣,٩	٣٠,٨	٢٣,٠
	١٥ – ٦٤	٥٢,١	٥٤,٠	٦١,١	٦٣,٦	٦٦,٠	٧٤,٠
	٦٥ وأكثر	٢,٣	١,٩	٢,١	٢,٦	٣,١	٣,٠
قطر	٠ – ١٤	٣٢,٤	٢٧,٧	٢٥,٧	١٧,٩	١٦,٠	١٤,٠
	١٥ – ٦٤	٦٦,٢	٧١,٢	٧٢,٧	٨٠,٧	٨٣,١	٨٥,٠
	٦٥ وأكثر	١,١	١,١	١,٤	١,٣	١,١	١,٠
الكويت	٠ – ١٤	٤٠,٣	٣٦,٦	٣٠,٤	٢٧,٥	٢٤,٨	٢٥,٠
	١٥ – ٦٤	٥٨,٤	٦٢,٢	٧٢,٧	٧٤,٥	٧٤,٤	٧٣,٠
	٦٥ وأكثر	١,٤	١,٢	١,٤	١,٨	٢,٣	٢,٠

المصدر :

مصدر الجدول رقم (١٠) والنسب من حساب الباحثة .

٣- التركيب حسب الجنسية :

وتتمثل أهمية دراسة هذا التركيب في تفسير مدى الاستقرار السياسي

والاقتصادي والاجتماعي والأمني الذي تعيشه الدول بصورة عامة [٨٣] . وقد لعبت الهجرة دوراً كبيراً في خلق التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي من أهم خصائصها التباين الشديد في تركيب السكان حسب الجنسية، ويقصد بها حجم الجاليات الأجنبية الوافدة مقارنة ببعضها البعض . وتتميز الهجرة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي بتعدد مصادرها وتنوع تياراتها، فقد أشارت البيانات إلى تخطي عدد الجنسيات العاملة في الدول الخليجية ١٢٠ جنسية مختلفة عام ٢٠١٣ [٨٤] وأصبح أفراد بعض هذه الجنسيات يشكلون نسباً عالية من إجمالي سكانها مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، ذلك أن حشد الجماعات المتنافرة عرقياً واجتماعياً ودينياً وثقافياً في منطقة واحدة له الكثير من التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وهذا ما بدأت تتكشف معالمه في المجتمعات الخليجية أخيراً .

ودراستنا للهجرة الوافدة تقتضي التمييز بين الهجرة الوافدة العربية والهجرة الأجنبية . وقد خضعت هذه التركيبة إلى تغييرات جوهرية، فحتى عام ١٩٧٠ كان العرب يشكلون غالبية قوة العمل الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي حيث أنهم كانوا يمثلون ٧٢% من إجمالي العمالة الوافدة، ولكن منذ منتصف الثمانينيات، بدأت الاستعانة بالعمالة الأجنبية ولاسيما الآسيوية منها، وذلك على حساب العمالة العربية، التي انخفضت إلى ٥٦% عام ١٩٨٥ [٨٥]، ثم استمرت في الانخفاض إلى ٣١% عام ١٩٩٦، وبلغت ٢٩% عام ٢٠٠٠، ثم أصبحت نسبة العرب الوافدين أقل من ٢٣,٣% عام ٢٠٠٥ [٨٦]، وقد تدنت نسبتهم أكثر عام ٢٠١٣ حين بلغت ٢١% من إجمالي المهاجرين لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك على الرغم من ارتفاع عددهم من ٢,٧ مليون إلى ٤,٧ مليون خلال الفترة من٢٠٠٠-٢٠١٣ [٨٧] . ومن المؤكد أن حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ ساهمت في التحوّل الكبير لقوة العمل الوافدة من العمال العرب إلى العمال الآسيويين بمرور الوقت .

هناك تفوق في عدد العاملين الآسيويين في دول مجلس التعاون الخليجي على حساب الوافدين الآخرين وخاصة العرب، وبحسب ما توافر من بيانات فقد كان هناك نحو ٧,٥ مليون وافد من الدول الآسيوية عام ٢٠٠٤ [٨٨]، ارتفع في عام ٢٠٠٧ إلى ١٤ مليون وافد [٨٩]، واستمروا في الزيادة حتى أصبح عدد القادمين من ٦ دول * منهم يصل إلى ١٦ مليون وافد عام ٢٠١٣ [٩٠] . ولا تتماثل دول مجلس التعاون الخليجي في حجم العمالة الآسيوية فيها، وبحسب

---

* هي الهند وباكستان وبنغلاديش والفلبين وأندونيسيا وسيريلانكا.

النسب المتوافرة لهذه العمالة عام ٢٠٠٥ فإننا نستطيع أن نضع دول المجلس في ثلاث فئات متباينة من حيث نسبتهم بها . وتأتي عُمان في الفئة الأولى بنسبة بلغت ٩٢,٤%، في حين تأتي الإمارات والبحرين ضمن الفئة الثانية التي تزيد نسبة العمالة الآسيوية فيها على ٨٠%، وتضم الفئة الثالثة كلاً من الكويت والسعودية وقطر بنسب ٦٥,٣% و٥٩,٣% و ٤٦% على الترتيب [٩١] . ولم يتغيّر الوضع كثيراً في عام ٢٠١٣ من ناحية تربع عُمان على النسبة الأكبر من العمالة الآسيوية وبقاؤها ضمن الفئة الأولى بنسبة ٩٤,٣% من إجمالي الآسيويين في دول الخليج العربية، وبدخول قطر والكويت الفئة الثانية بنسبة أكثر من ٨٢% من الآسيويين يصبح عدد الدول في هذه الفئة أربع دول إضافة إلى الإمارات والبحرين، أما أدنى نسبة من التواجد الآسيوي فكانت من نصيب السعودية التي حققت ٧٣,٣% منهم [٩٢] .

ومن ضمن مجموعة دول جنوب وجنوب شرق آسيا تسهم شبه القارة الهندية - الهند وباكستان وبنغلاديش - بالنصيب الأكبر من العمالة الآسيوية حيث استحوذت على ٨٠,٣% من إجمالي الوافدين عام ٢٠٠٧ [٩٣]، وعلى الرغم من انخفاض نسبتهم إلى نحو ٦٥% من الوافدين الآسيويين عام ٢٠١٣ إلا أنهم لازالوا يمثلون أكبر جنسيات وافدة إلى دول الخليج العربية بعدد يصل إلى ١٢ مليون نسمة [٩٤]. وتأتي الهند على رأس القائمة في جنسيات الآسيويين، ثم تأتي باكستان وبنغلاديش، وقد بلغت نسبة هذه الجنسيات الثلاث ٤٦,٧% و ٢٢,٧% و ١٠,٩% لكل منها على الترتيب عام ٢٠٠٧، بعد أن كانت ٢٥,٦% و ١٣,٦% و ٨% عام ٢٠٠٢ [٩٥]، وفي عام ٢٠١٣ بلغت نسبتهم ٣٤,١% و١٥,٧% و ١٤,٦% [٩٦] .

هناك سيطرة للجنسية الهندية على أكبر عشر جنسيات وافدة لجميع الدول في مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٣٤,١% عام ٢٠١٣ وهي تشكل أكبر جنسية أجنبية وافدة في كل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كما في الشكل رقم (٧)، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الهنود في عُمان إلى نحو ٦٢% من إجمالي هذه الجنسيات فيها إلا أنها لم تستقبل سوى أقل من ١٠% من إجمالي الهنود في دول الخليج العربي، وذلك بسبب ارتفاع نسبة الهنود في الإمارات إلى ٤٢% من إجماليهم في دول الخليج العربية عام ٢٠١٣ . فمنذ عام ٢٠٠٤ وهجرة الهنود إلى الإمارات تحقق معدلات غير مسبوقة من حيث الزيادة وذلك للعمل في أكبر مشروعات البناء على مستوى العالم [٩٧]، وخاصة المهاجرين من ولاية كيرلا الهندية التي ارتفعت نسبتهم من ٣١٪ عام ١٩٩٨ لتصل إلى ٤١،٩٪ عام ٢٠٠٨ [٩٨]، وفي الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٣ كانت الهجرة من الهند إلى الإمارات واحدة من أكبر محاور الهجرة في آسيا [٩٩] .

وتعتبر السعودية أكبر مستقطب لجميع الجنسيات العشر الأكبر على مستوى دول الخليج العربية باستثناء الجنسية الهندية - التي سبقتها فيها الإمارات - وسجلت نسبة ٢٥,٨%، ورغم ذلك فإن الهنود كانوا أكبر جالية من شبه القارة الهندية محققين ٤٠,١% منهم . وبالنظر إلى الجنسية الباكستانية فإنها واحدة من الجنسيات الرئيسية في دول الخليج العربية جميعها كما في الشكل رقم (٧)، وتأتي الجنسية البنغلاديشية كثالث جنسية من شبه القارة الهندية وقد ارتفعت نسبتها في السعودية إلى ٤١,٦% من إجمالي البنغلاديشيين القادمين للخليج عام ٢٠١٣، ولعل ذلك يعود إلى أن هجرتهم نحو السعودية كانت من أكبر تيارات الهجرة في آسيا خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠ (١٠٠) .

وفي ظل ارتفاع أعداد الوافدين من الجنسيات غير العربية فإن الجنسية العربية * لازالت تمثل تياراً واضحاً في الهجرة لدول مجلس التعاون الخليجي وقد كان هناك نحو أربعة مليون وافد عربي عام ٢٠١٣ يمثلون خمس المهاجرين من أكبر عشر دول بنسبة ٢٠,٥%، وفي داخل الهجرة العربية نجد أن مصر استحوذت على أكثر من نصف المهاجرين العرب بنحو ٥٩,٦% منهم، وأكثر من نصفهم يتواجدون في السعودية المستقطب الرئيسي للهجرة المصرية نحو دول الخليج العربية، ونسبتهم فيها تعادل تقريباً نسبة كل من الجنسيات الباكستانية والبنغلاديشية كما في الشكل رقم (٧) وهي في حدود ١٦%، مع العلم أن هذه هي نفس النسبة التي كانت لهم عام ١٩٩٢ (١٠١) . وقد تدنت نسبة الجنسية المصرية في كل من البحرين وقطر والكويت والإمارات إلى ١٠% من المهاجرين إلى كل دولة منها، أما نسب المهاجرين العرب الآخرين وهم اليمنيون والسودانيون والأردنيون فإن نسبتهم تقل كروافد للهجرة العربية .

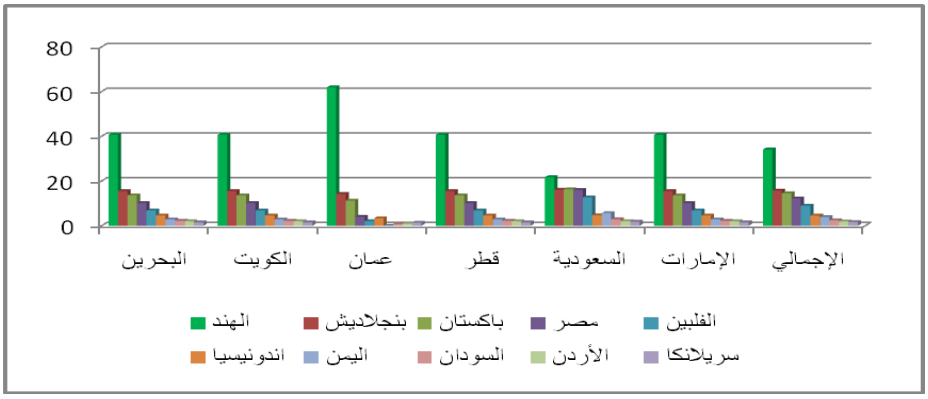

* وتمثلها مصر واليمن والسودان والأردن .

شكل رقم (٧) التوزيع النسبي للمهاجرين الدوليين حسب أكبر عشر جنسيات في دول الخليج العربية عام ٢٠١٣.

٤- تركيب القوى العاملة :

تعكس دراسة تركيب القوى العاملة بعض خصائص اقتصاديات الدول، مثل درجة تقسيم العمل والقطاعات الرئيسية للأنشطة الاقتصادية، ومستوى المهارات . ويأتي اهتمام جميع الدول بالقوى العاملة لكونها الركيزة الأساسية ومحور الاقتصاد الوطني، فالقوة البشرية ثروة المجتمعات التي لا تقل في أهميتها عن الموارد الطبيعية، ولذا فإن الاستفادة المثلى من القوى العاملة الوطنية هي إحدى الجوانب المهمة لتخطيط الاقتصاد الوطني ووضع الخطط التنموية الشاملة (١٠٢) .

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحدياً خطيراً يرتبط بتركيبة القوى العاملة فيها، يشير إلى اختلال ميزان القوى لصالح هيمنة العمالة الوافدة . ويعتبر تدني مساهمة قوة العمل الوطنية في النشاط الاقتصادي والعملية الإنتاجية واحداً من أهم تحديات المرحلة الحالية للهجرة الوافدة لهذه الدول . وقد عمّق الانتقال من الاقتصاد المحمي من المنافسة الخارجية إلى الاقتصاد المنفتح أمام هذه المنافسة (١٠٣)، من الأثر الديموغرافي للتركيبة السكانية، بل إن هذا الأثر أكثر خطورة من مجمل ما سبق ذكره من آثار للعمالة الأجنبية في المجتمعات الخليجية .

يعتبر تتبع تاريخ حجم ونسبة قوة العمل في دول مجلس التعاون الخليجي لأكثر من ثلاثة عقود أفضل مدخل لفهم أبعاد العلاقة بين المكونين الرئيسيين فيها وهما العمالة المواطنة والوافدة وتطورها. ومن خلال الجدول رقم (١٢) يتضح أن هناك نمواً متسارعاً في حجم القوى العاملة، التي شهدت قفزات متتالية، فقد تضاعف حجمها بنحو مرتين تقريباً خلال عقد واحد منذ عام ١٩٧٥-١٩٨٥، وقد تجاوز عددهم ١٦ مليون نسمة عام ٢٠١٠ . واللافت للنظر أن ما حدث من نمو في حجم القوى العاملة يرجع إلى ضخامة أعداد العمالة الوافدة، فقوة العمل في دول مجلس التعاون الخليجي تتميّز بغلبة نسبة الوافدين من إجمالي السكان، وفي الوقت الذي يتضاءل فيه حجم المواطنين في قوة العمل بانخفاض نسبة مشاركتهم من نحو ٦٢% عام ١٩٧٥ إلى ٣٣,٩% عام ١٩٨٥، لتصبح نحو ٣٠% منذ التسعينيات، فإن نسبة الوافدين تزداد لتصل إلى أكثر من ٧٠% منذ التسعينيات كما في الشكل رقم (٨) .

جدول رقم (١٢) تطور القوى العاملة وتوزيعها النسبي بين المواطنين والوافدين للفترة من ١٩٧٥-٢٠١٠

السنة	القوى العاملة	المواطنون	الوافدون
١٩٧٥	٢٨٩١٣٠٠	٦١,٩	٣٨,١
١٩٨٠	٤٧٤٩٦٠٠	٤٠,٦	٥٩,٤
١٩٨٥	٦٢١٣٢٠٠	٣٣,٩	٦٦,١
١٩٩٠	٧٧٦١٤٠٠	٢٩,٨	٧٠,٢
١٩٩٥	١٠٥٠٠٠٠٠	٣٠,٧	٦٩,٣
٢٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠٠	٢٩,٥	٧٠,٥
٢٠٠٥	١٤٤٨٠٣١٧	٢٩,٧	٧٠,٣
٢٠١٠	١٦٠٤٧٤٣٢	٣٠,١	٦٩,٩

المصدر :

١- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، (٢٠١٣) ، الدوحة ، ص ص ٢٠٣- ٢٠٨ .

2- Dito, M.,(2008), op.cit, p. 6.

٣- أبو دهب، فتوح، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤ .

٤- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠٠٧)، المترتبات الديموغرافية والسكانية للهجرات الدولية : دراسة عن الواقع الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠ .

٥- منظمة العمل العربية والمنظمة الدولية للهجرة، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧ .

النسب من حساب الباحثة .

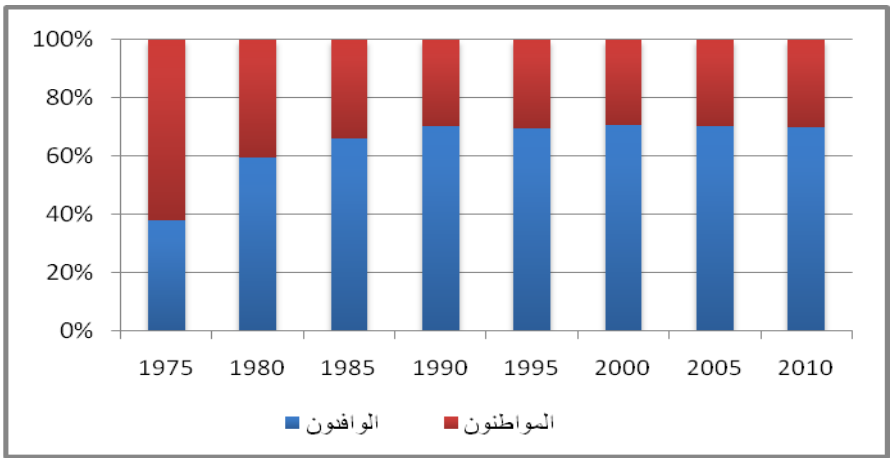

شكل رقم (٨) التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب الجنسية في دول مجلس التعاون الخليجي

من ١٩٧٥-٢٠١٠

وتتباين نسبة القوى العاملة الوافدة من دولة خليجية إلى أخرى، وإن أشارت البيانات إلى أن نسبة مشاركتها لم تقل عن ٥٠% في جميع دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ١٩٨٥ كما في الجدول رقم (١٣) . وترتفع نسبة مشاركة العمالة الوافدة بشكل كبير في ثلاث دول هي الإمارات وقطر والكويت، حيث تصل إلى أكثر من ٨٠% من جملة القوى العاملة فيها طيلة أكثر من ثلاثة عقود، مما أثر على تراجع الدور الإنتاجي للمواطنين وتهميش وجودهم وتدني مساهمتهم إلى نحو ١٠% في كل من الإمارات وقطر عام ٢٠٠٥ . وقد صورت بيانات عام ٢٠١٠ الوضع الخليجي بالخطير بل والمخيف حيث كان هناك خمس دول خليجية مثلت فيها العمالة الوافدة أكثر من ثلاثة أرباع قوة العمل فيها وهي تضم بالإضافة إلى الدول الثلاث الأولى كلاً من البحرين وعُمان، وإذا نظرنا إلى دولتي قطر والإمارات فإننا نجد أن المواطنين لم يعد لهم وجود بأكثر من ٥,٦% و ٨,٤% من إجمالي قوة العمل فيهما على الترتيب عام ٢٠١٠ .

جدول رقم (١٣) التوزيع النسبي لقوة العمل الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي

للفترة من ١٩٧٥-٢٠١٠

الدولة	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
الإمارات	٨٤	٩٠,٦	٨٩,٨	٩٠	٨٩,٨	٩١,٦
البحرين	٨١,٨	٥٧,٩	٦٠	٥٩	٥٤	٨٢,١
السعودية	٢٥,٢	٦٢,٧	٦٣,٥	٥٦	٥٥,٨	٥٣,١
عُمان	٣١,١	٥١,٨	٦٤,٢	٦٤	٦٤,٣	٧٥,٥
قطر	٨٣	٧٦,٥	٨٢,١	٨٦	٩٠	٩٤,٤
الكويت	٨١,٨	٨٥,٧	٨٣,٤	٨٢	٨٠,٤	٨٣,٤

المصدر :

مصدر الجدول رقم (١٢) والنسب من حساب الباحثة .

وتتسم أسواق العمل الخليجية بظاهرة ازدواجيتها أو تجزئتها بين قطاعين هما الحكومي والخاص. وفي الوقت الذي يسعى فيه المواطنون إلى العمل في القطاع الحكومي يعتمد القطاع الخاص في كافة أنشطته على العمالة الوافدة وبخاصة الآسيوية . وقد ساهم اختلال هيكل الرواتب والمكافآت والإجازات التي يتمتع بها المواطنون في القطاع الحكومي على استمرار غلبة الوافدين على سوق العمل الخاص الخليجي، الذي يتركز فيه العاملون الأجانب من ذوي

الأجور المنخفضة غالباً، والمهارات المتدنية، فأكثر من نصف الوافدين من الدول الآسيوية هم من غير المهرة [١٠٤] . وتشكل العمالة المواطنة معظم العاملين في القطاع الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من ١٩٩١-٢٠٠١، حيث ارتفعت نسبتهم من ٧١% إلى ٨٣% خلال هذه الفترة . وتشير بيانات عام ٢٠١٣ إلى استمرار عمق الخلل الوظيفي وترسيخ مبدأ الفصل بين القطاعين فالمواطنون لا زالوا يتركزون في القطاع العام بنسب بلغت نحو ٨٠,٦% و٨٧,٤% في كل من قطر وعُمان على الترتيب [١٠٥] .

يعتبر القطاع الخاص هو المحدد لحجم الهجرة الوافدة بصفة أساسية فجميع المصادر تجمع على ارتفاع نسبة العاملين الوافدين في القطاع الخاص، الذي يوظف أكثر من ٩٠% من العمالة الوافدة . وتمثل قطر نموذجاً مقلقاً ومثالاً مرعباً على الهيمنة الوافدة على سوق العمل الخاص الذي استحوذ الوافدون فيه عام ٢٠١٣ على نسبة ٩٩% من عمالته [١٠٦]، ولم يكن حظ الدول الأخرى بأفضل منها ذلك أن الوافدين يسيطرون على قطاعها الخاص عام ٢٠١٣ بنسبة أكثر من ٩٦% و ٩٥% في كل من عُمان والكويت [١٠٧]، وحتى السعودية التي لم تكن كغيرها من الدول الخليجية حيث تتدنى فيها نسبة الوافدين، إلا أن غير السعوديين فيها يمثلون ٨٤,٨% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص [١٠٨] . وتتوزع عمالة القطاع الخاص في جميع الدول الخليجية على أربعة محاور رئيسة هي محور الإنشاءات حيث النسبة الكبرى من العمال، ومحور الخدمات الاجتماعية، ومحور التجارة والضيافة والفندقة، والمحور الرابع لقطاع الصناعة [١٠٩] .

إجراءات إصلاح الخلل الديموغرافي :

قبل نهاية القرن الماضي اعتبرت التركيبة السكانية إحدى أهم الأولويات التي كان يتم التعامل معها في دول مجلس التعاون الخليجي ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة لها، من خلال إقرار حزمة من القرارات السيادية المهمة أبرزها الحدّ من الاستقدام غير المنظم للعمالة الوافدة، بهدف إعادة التوازن لتركيبته السكانية بعد الطغيان الأجنبي عليها . واليوم وبعد أن أصبحت المجتمعات الخليجية تموج بالوافدين وتتقاذفها تيارات الهجرة من كل حدب وصوب، فقد خفتت تلك الأصوات التي كنا نسمعها جهراً تنادي بضرورة التنبه للوضع القائم وخطورته .

وبعد أن كانت بعض هذه الدول تسعى من خلال سياساتها السكانية إلى تشجيع الإنجاب وزيادة عدد السكان المواطنين فيها وتقليص أعداد الوافدين، أصبحت إستراتيجياتها تخلو من الإشارة إلى تلك الأهداف، كما هو الحال في دولتي قطر والكويت، فالأولى وبعد مرور أكثر من أربعة أعوام على انطلاق

سياستها السكانية فإن المحاور الخمسة فيها أبعد ما تكون عما صدر في الوثيقة الثانية من أهداف تلك السياسة حيث اختفت الغاية الرئيسية ضمن المحور الأول فيها (١١٠)، أما الدولة الثانية فإن الأهداف الخمسة التي اشتملت عليها خطة التنمية الخمسية ٢٠١٠-٢٠١٤ لم توفق في تبني سياسات إصلاحية للاختلالات الرئيسية للسكان، كما أنها تخلو من ذكر الهدف الأول الذي اشتملت عليه الخطة الخمسية الأولى فيها ٨٥ /٨٦-٩٠/٨٩ إضافة إلى خطط التنمية بعد التحرير والخاصة بتعديل التركيبة السكانية فيها لصالح المواطنين (١١١) .

ومع مرور سنوات على مضاعفة الجهود المبذولة من قِبَل حكومات الدول الخليجية، والعديد من المبادرات التي أطلقتها الهيئات العامة والخاصة لتوطين الوظائف في القطاعين العام والخاص والتي بدأت منذ سبعينيات القرن الماضي - وخاصة في البحرين والسعودية - إلا أن هذه الدول لا زالت توظف وافدين حتى في القطاع العام ولا يزال هناك خليجيون بدون وظائف . وحتى مع اتباع سياسات متشددة في توظيف المواطنين كما حدث في السعودية التي عملت أولاً على تصحيح أوضاع الوافدين فيها منذ شهر مارس ٢٠١٣، وغادرها ما يزيد على ٩٠٠ ألف وافد حتى نهاية العام، وثانياً أصدرت قراراً بمنع عمل الوافدين في تسعة عشر مهنة خصصتها للسعوديين فقط (١١٢)، إلا أنه ورغم ذلك ظل القطاع الخاص فيها متحكماً في تهيئة الوضع للمزيد من المهاجرين .

وقد أدرك القائمون على الشؤون السكانية أن ما تحقق من مستويات التوطين لا زال دون مستوى الطموح، ولا سبيل لأي إصلاح للخلل السكاني في الوقت الحالي . ولابد من الإشارة إلى أنه على الرغم من العديد من الإجراءات التي لا زال يتم وضعها للحد من الآثار المترتبة على هذا الغزو العمالي، إلا أنها لم تجد نفعاً، وذلك لاستصدامها برغبة القطاع الخاص الذي يبحث عن الربح من خلال التكلفة المنخفضة للعمالة الوافدة (١١٣) .

إن التحدي الاقتصادي الذي تعيشه الدول الخليجية حالياً نتيجة انهيار أسعار النفط العالمية، واتجاه هذه الدول نحو زيادة الإنفاق على النواحي الأمنية وزيادة التسليح وخوض الحروب كما في اليمن، ينذر بمخاطر اقتصادية ومالية خلال العام ٢٠١٥ والأعوام المقبلة بسبب الاعتماد شبه المطلق على الإيرادات النفطية في نمو اقتصادها، مما سيؤثر بصورة مباشرة سلباً على الإنفاق الحكومي، وغير مباشرة على القطاع الخاص. ولعل في هذا الوضع ما يعتبر فرصة وجرس إنذار ينبه إلى المخاوف المترتبة على التواجد الكثيف للعمالة الوافدة داخل هذه الدول، ويدفعها مجدداً إلى الكشف والمصارحة بشفافية عن الواقع الخطر للهجرة إليها، ذلك أن كشف الحقائق كفيل بسرعة معالجتها.

الخاتمة :

يعد موضوع السكان والعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي من أهم الموضوعات إن لم يكن أهمها التي أثرت وستظل تؤثر على مستقبل هذه الدول، لارتباطها المباشر بالمستوى الإنتاجي والنمو الاقتصادي من جهة، وتأثيراتها المتعددة ولاسيما الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية من جهة أخرى .

وفي تتبعنا للتطور التاريخي للسكان وأثر النفط والبُعد الاقتصادي في فتح باب الهجرة أمام الغزو الديموغرافي الأجنبي في هيئة هجرة العمالة الوافدة، التي بدأت مع اكتشاف النفط واستمرت بوتيرة مرتفعة حتى الوقت الحاضر، تم تقسيم البُعد الزمني للهجرة إلى خمس مراحل تختلف فيما بينها في حجم المهاجرين ومصدر الهجرة وتتفق في تحقيق نفس الهدف المرتبط بالحصول على عمل خاصة وأنها من دول الطرد السكاني . ثم وبدراستنا للآثار الديموغرافية للتركيبة السكانية في الدول الخليجية تبيّن لنا حجم الخلل الذي تعيشه والذي يصب في صالح الوافدين الذين أصبحوا يشكلون غالبية السكان في دولتين هما الإمارات وقطر .

إن أهم ما يميز الهجرة الوافدة لدول مجلس التعاون الخليجي تعدد مصادرها وتنوع تياراتها، مما يترتب عليه عواقب وخيمة، خاصة وأنها تسير لصالح الوافدين الأجانب من غير العرب . ويعتبر اختلال تركيبة القوى العاملة من أشد الآثار الديموغرافية للهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يشير هذا التركيب إلى اختلال ميزان القوى لصالح العمالة الوافدة، ويمثل تدني مساهمة قوة العمل المواطنة واحداً من أهم تحديات المرحلة الحالية للهجرة الوافدة، وعلى الرغم من الإجراءات العديدة التي يتم وضعها لإصلاح الخلل إلا أنها غير مجدية .

وفي الوقت الذي لا ينكر فيه أحد الجهود المبذولة من القائمين على الشؤون السكانية في هذه الدول، إلا أن خلل التركيبة السكانية لازال قائماً وبدرجة خطيرة، ويمثل تهديداً وتعثراً لجهود التنمية . فجميع دول مجلس التعاون الخليجي تشترك في الاهتمام بالمشكلة السكانية فيها، إلا أن طبيعة هذه المشكلة ومستوياتها تتسم بسمات خاصة في كل دولة، وبالتالي فإن درجة التعامل معها تزيد أو تقل بناءً على ذلك . وعلى الرغم من إدراك الحكومات الخليجية لحجم المشكلة التي تعيشها مجتمعاتهم من جراء تعدد الهويات والثقافات والقيم المختلفة عن الهوية العربية، إلا أنها لم تعد تلقي إليها بالاً لاعتمادها على النمو الاقتصادي الذي تعيشه وبرامج التنمية المختلفة التي تسعى لتحقيقها، مما يجعلها تغض الطرف عن الأثر الكبير للهجرة الدولية نحوها .

الهوامش :

1- United Nations (2013), Trends in International Migrants Stock : The 2013 Revision, Department of Economic & Social Affairs, Population Division, p.1.

2- United Nations (2002), International Migrants Stock: A Global View, Department of Economic and Social Affairs, New York, p.6.

٣- لطرش، عبدالقادر (٢٠٠٧) ، الهجرات الدولية والعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنتدى الإقليمي حول العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٧–١٩ أبريل، مجلس التخطيط، الدوحة، ص ص ٥٠-٥١ .

٤- شركة الخبير المالية (٢٠١٤)، تحليل ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي، جدة، ص ٢ .

٥- مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٩٩)، الإطار العام للإستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون، الأمانة العامة، الرياض .

٦- مجلس التخطيط (٢٠٠٤)، ندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩–٢٠ أبريل، الدوحة.

٧- الشافعي، نظام عبدالكريم (٢٠٠٨) ، السياسات السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الجغرافية الخليجية، العدد الثاني، الرياض .

8- Dito, M., (2008), GCC_Labour Migration Governance, United Nations Expert Group Meeting on International Migration and Development In Asia and The Pacific, 20-21 September, Bangkok .

٩- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠٠٤)، السياسات السكانية والتحول الديموجرافي في الوطن العربي مع إشارة خاصة إلى دول مجلس التعاون، برنامج المنتدى العربي للسكان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، ١٩-٢١ نوفمبر، بيروت .

10- Nasra, S., (2007), Recent Labor Immigration Policies in the Oil - Rich Gulf : Some Difficulties in Effective Implementation, Regional Symposium on Foreign Workers in GCC,17-19 April, Doha.

١١- فرجاني، نادر (١٩٨٣)، العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

١٢- سليمان، سماء (٢٠٠٥)، الآثار الاجتماعية والثقافية للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة شؤون خليجية، العدد (٤٣)، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة .

١٣- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية (٢٠٠٦)، العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي : الأبعاد الأمنية والسياسية والآثار الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة.

١٤- لمزيد من التفصيل انظر :

أ- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠٠٧)، المترتبات الديموغرافية والسكانية للهجرات الدولية : دراسة عن الواقع الخليجي، المنتدى الإقليمي حول العمالة الوافدة في

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٧-١٩ أبريل، مجلس التخطيط، الدوحة .
ب- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠٠٨)، الخلل في التركيبة السكانية وتأثيره في دول الخليج، في كتاب : النظام الأمني في منطقة الخليج العربي : التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي .
١٥- الخريف ، رشود بن محمد (٢٠٠٩)، الخلل السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي : الحلول والمواجهة، المؤتمر العربي للسكان والتنمية في الوطن العربي : الواقع والآفاق، ١٨-٢٠ مايو، الدوحة .
16- Middle East Institute (2010), Migration and the Gulf, Middle East-Asia Project, Washington, DC .
17- Fargues, Ph. & Nasra, S., (2012), The Socio-economic Impacts of GCC Migration, Gulf Research Centre, Cambridge.
١٨- بن فهد ، محمد أحمد (٢٠٠٠)، الهجرة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة للبعد السكاني في عملية التنمية الاقتصادية ١٩٧٠- ١٩٩٥، معهد البحوث والدراسات، القيادة العامة لشرطة دبي، دبي .
١٩- الجزاف، محمد عيسى ورضى، لبنى محمود (٢٠٠٤)، أثر الوافدين على التركيبة السكانية والنمو الاقتصادي في مملكة البحرين، ندوة السياسات السكانية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩–٢٠ أبريل، الدوحة .
٢٠- الكواري، نوره يوسف (٢٠٠٥)، التركيبة السكانية في دولة قطر : الواقع ومقترحات التطوير في ضوء الإستراتيجية السكانية، سلسلة الإصدارات الخاصة، العدد (١٤)، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت .
٢١- بدوي، حمدي مصطفى (٢٠٠٩)، اختلال التركيب السكاني في دولة الكويت : دراسة في جغرافية السكان، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت .
٢٢- العثمان، باسم عبدالعزيز (٢٠٠٩)، ملامح التغيّر الديموغرافي للهجرة الوافدة لمملكة البحرين ما بين تعدادي ١٩٨١-٢٠٠١، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (١٣٥)، جامعة الكويت .
٢٣- الرمضان، محمد علي و المسلم، مروة جاسم (٢٠١٤)، تحديات الملامح الأساسية لسكان الكويت : التغيّرات والتطلعات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (١٥٢)، جامعة الكويت .
٢٤- الخياط، حسن (١٩٨٢)، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر .
٢٥- الخياط، حسن (٢٠٠٠)، السكان والعمالة في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر.
٢٦- لمزيد من التفصيل انظر :
أ- إسماعيل، أحمد علي (١٩٩٧)، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، الطبعة الثامنة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص ١٠٥ .
B - Dito, M. E., (2010), Labor Migration in the GCC countries : Reflection On Chronic Dilemma, in : Migration and the Gulf, Middle East Institute Middle East-Asia Project, Washington, DC .p.70 .
27- Schoorl, J. and et. al., (2000), Push and Pull Factors of

International Migration, A Comparative Report, Lux. European Communities, p. viii .
٢٨- الخياط، حسن (٢٠٠٠)، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٧ .
٢٩- الكواري، علي (٢٠٠٤)، إصلاح الخلل السكاني في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منتدى التنمية الخامس والعشرون، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ص ١٥٨ .
٣٠- لمزيد من التفصيل انظر :
أ- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠٠٧)، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨ .
ب- ديتو، محمد إبراهيم (٢٠٠٦)، إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي مخاطر وفرص، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية، الإسكوا، بيروت، ص ٦ .
ج- لطرش، عبدالقادر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦ .
٣١- سليمان، علي (٢٠٠٧)، العمالة الوافدة في دول الخليج أداة للتنمية أم تهديداً للأمن، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ص ٢ .
32- Nadjmabadi, Sh. R., (2010), Iranian Migrants in the Arab countries of the Persian Gulf, in: Migration and the Gulf, Middle East Institute Middle East-Asia Project, Washington, DC. p.52.
٣٣- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠٠٧)، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨ .
٣٤- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠٠٨)، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٦ .
35- Rajan, S.I.& Zachariah, K.C., (2010) Kerala Emigrants in the Gulf, in: Migration and the Gulf, Middle East Institute Middle East-Asia Project, Washington, DC .p.22.
٣٦- ماير، جنتر (١٩٩٢)، هجرة العمالة إلى منطقة الخليج وآثار حرب الخليج الأخيرة عليها، ترجمة محمد سامي أنور، رسائل جغرافية (١٤٥) قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، ص ١٠ .
37- Gamburd, M.R., (2010), Srilankan Migration to the Gulf Female Breadwinners Domestic Workers, in: Migration and the Gulf, Middle East Institute Middle East-Asia Project, Washington, DC .p.13.
38- Winckler, O., (2010), Labor Migration to the GCC Countries : Patterns, Scale and Policies, in : Migration and the Gulf, Middle East Institute Middle East-Asia Project, Washington, DC. p.10.
٣٩- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠٠٨)، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٧ .
40- Fargues, Ph., (2011), Immigration without inclusion : Non-Nationals in Nation-Building in Gulf States, Asian and Pacific Migration Journal, Vol 20, No 3-4, p.279 .
٤١- جامعة الدول العربية (٢٠٠١)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، ص ٣١٢ .
٤٢- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (٢٠٠٩)، ملف الخليج الإحصائي ٢٠٠٨، الدوحة ، ص ص ٩٠-٩١ .
٤٣- شركة الخبير المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣- ٤ .

٤٤- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٠١٥)، لمحة احصائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠١٣، العدد الأول، ص ٤٩ .

٤٥- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (٢٠٠٩)، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٠ .

46- Rhys, J. B., (2010), A Lexicon of Migrants in the united Arab Emirates, in : Migration and the Gulf, Middle East Institute Middle East-Asia Project, Washington, DC .p. 24.

47- United Nations (2014), World Economic Situation and Prospects, New York, p .132 .

٤٨- لمزيد من التفصيل انظر :

A - United Nations (2002), International Migrant Report, Department of Economic & Social Affairs, Population Division, New York, p. 6.

B - United Nations (2013), Trends in International Migrants Stock : The 2013 Revision, Department of Economic & Social Affairs, Population Division, New York .

٤٩- لمزيد من التفصيل انظر:

أ- أبو دهب، فتوح (٢٠٠٥)، العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي : واقع المشكلة والعوامل المسببة لها، مجلة شؤون خليجية، العدد ٤٣، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص ٥٣ .

ب- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠٠٧)، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢ .

٥٠- الأمم المتحدة (٢٠٠٧)، الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية : التحديات والفرص، تقرير السكان والتنمية، العدد الثالث، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) نيويورك، ص ٥ .

٥١- الأمم المتحدة (٢٠١٣)، نشرة التنمية الاجتماعية عن الهجرة والشباب : الهجرة والعمل والتعليم بين الشباب في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) نيويورك ، ص ١ .

52- United Nations (2006), International Migration Report : A Global Assessment, Department of Economic and Social Affairs, New York, p. 3 .

53- United Nations (2013), International Migrant Report 2013, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York, p p. 5 ,12.

٥٤- مكتب العمل الدولي (٢٠٠٩)، هجرة اليد العاملة الدولية والعمالة في المنطقة العربية : نشأتها، نتائجها ومستقبلها، المنتدى العربي للتشغيل، ١٩-٢١ أكتوبر، بيروت، ص ص ٢-٣ .

55- Naithani, P., & Jha, A.N., (2010), Challenges Faced by Expatriate Workers in Gulf Cooperation Council Countries, International Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 1, p. 98 .

٥٦- لمزيد من التفصيل انظر :

أ- ديتو، محمد ابراهيم (٢٠٠٦)، إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي : مخاطر وفرص، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية في

المنطقة العربية، الإسكوا، بيروت، ص ١٤ .
ب- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠٠٧)، مرجع سبق ذكره، ص ٧١ .
٥٧- العثمان، باسم عبدالعزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٩-٤٠ .
٥٨- ديتو، محمد إبراهيم (٢٠٠٨)، العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي والوضع الأمني، في كتاب النظام الأمني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ص ص ٤١٩-٤٢٠ .
٥٩- جهاز الإحصاء (٢٠٠٩)، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٧- ٢٠٠٨، العدد (٢٧)، الدوحة، ص ٥٢ .
٦٠- بن فهد، محمد أحمد (٢٠٠١)، إستراتيجية أمنية آمنة لإعادة توازن التركيبة السكانية بدولة الإمارات العربية المتحدة، ندوة السكان والعولمة والتحديات الأمنية، المركز الديموجرافي، القاهرة، ص ٩١ .
61- Fargues, Ph, op.cit, p. 280 .
٦٢- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠٠٨)، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٧ .
٦٣- الخريف، رشود بن محمد (٢٠٠٧)، الوضع السكاني والتغير الديموغرافي في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ص ١٢ .
٦٤- مخلوف، هشام وآخرون (٢٠٠٤)، الديموجرافيا الأمنية : دراسة مقارنة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، مؤتمر ضحايا الجريمة، ٣-٥ مايو، أكاديمية شرطة دبي، دبي، ص ٤٥ .
٦٥- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠٠٧)، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٠ .
66- Fargues, Ph., op.cit, p. 284 .
٦٧- موقع جريدة عمان الإلكترونية http://omandaily.om/?p=225400
٦٨- عبداللطيف، أمل (٢٠٠٩)، العمالة الأجنبية وإلغاء نظام الكفيل : المواقف المتباينة والتداعيات، مجلة شؤون خليجية، العدد (٥٨)، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ص ٢٨ .
٦٩- فرجاني، نادر، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣ .
٧٠- القيشي، علي محمد (٢٠٠٨)، التحول السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر السنوي الثامن والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، ١٦- ١٨ ديسمبر، المركز الديموجرافي، القاهرة، ص ٦١٠ .
71- United Nations (2013), International Migrant Report 2013, op.cit, p .5.
٧٢- دولة قطر (٢٠١٠)، وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة، الدوحة .
٧٣- من موقع ارقام http://www.argaam.com/article/articledetail/490022
٧٤- الخريف، رشود بن محمد (٢٠٠٣)، السكان : المفاهيم والأساليب والتطبيقات، مكتبة الملك فهد، الرياض، ص ١٩٤.
٧٥- لمزيد من التفصيل انظر :
أ- إسماعيل، أحمد علي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧ .
ب- الربدي، محمد بن صالح (٢٠٠٥)، دراسات في سكان المملكة العربية السعودية : مصادر المعلومات والبيانات السكانية، شركة مرينا للخدمات

الطباعية، الرياض، ص ٢٣٣ .
٧٦- الرمضان، محمد علي والمسلم، مروة جاسم، مرجع سبق ذكره، ص ٢١١ .
٧٧- بدوي، حمدي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ٥١ .
٧٨- لمزيد من التفصيل انظر :
أ- إسماعيل، أحمد علي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨ .
ب- الخريف، رشود بن محمد (٢٠٠٣)، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٣ .
٧٩- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠٠٧)، مرجع سبق ذكره، ص ١٤١ .
٨٠- لمزيد من التفصيل انظر :
أ- الخياط، حسن (٢٠٠٠)، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧ .
ب- العثمان، باسم عبدالعزيز، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦ .
81- Gulf Research Center (2013), National and non-national Populations by age groups in GCC countries, op.cit.
٨٢- الخياط، حسن (٢٠٠٠)، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧ .
٨٣- مصيلحي، فتحي محمد (٢٠٠٤)، جغرافية السكان : الإطار النظري وتطبيقات عربية، الطبعة الثانية، جامعة المنوفية، مصر، ص ٢٥١ .
٨٤- جامعة الدول العربية (٢٠١٤)، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية : الهجرة الدولية والتنمية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، القاهرة، ص ١٩ .
٨٥- منظمة العمل العربية والمنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٠)، تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي، التقرير الأول، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ص ١٨ .
٨٦ - لمزيد من التفصيل انظر :
أ- الأمم المتحدة (٢٠٠٧)، هجرة الأيدي العاملة في البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، عمّان، ص ١٢.
ب- منظمة العمل العربية والمنظمة الدولية للهجرة، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨ و ٥٨ .
٨٧- جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ١٩ .
٨٨- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠٠٧)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٢-٧٣ .
89- International Labour Office, (2009) International Labour Migration and Employment in the Arab Region, Arab Employment Forum, Beirut, 19-21 October, p. 3 .
٩٠- جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠ .
٩١- منظمة العمل العربية والمنظمة الدولية للهجرة، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨ .
٩٢- جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠ .
٩٣- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠٠٨)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٥٩-٤٦٠ .
٩٤- جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠ .
٩٥- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠٠٧)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٢-٧٣ .
٩٦- جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠ .
97- Nasra, S., (2007), op.cit, p. 430.
98- Rajan, S.I.& Zachariah, K.C., op.cit, p. 22 .
99- United Nations (2013), International Migrant Report 2013, op.cit, p. 6.

100- Loc. cit .

١٠١- الربدي، محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧ .

١٠٢- لمزيد من التفصيل انظر :

أ- الخياط، حسن (٢٠٠٠)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٦٧-٢٦٨ .

ب- الخريف، رشود بن محمد (٢٠٠٣)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٦-٢٢٧ .

١٠٣- لمزيد من التفصيل انظر :

أ- الشامسي، ميثاء سالم (٢٠٠٧)، القوى العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وخصائصها، المنتدى الإقليمي حول سوق العمل في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية ٢٩-٣١ أكتوبر، مجلس التخطيط، الدوحة، ص ٤ .

ب- الأمم المتحدة (٢٠٠٧)، الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية : التحديات والفرص، مرجع سبق ذكره، ص ح .

١٠٤ - ديتو، محمد إبراهيم (٢٠٠٩)، أبرز التحديات نحو أسواق عمل منتجة ومستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العمل العربي، العدد (٨٦)، ص ٧٣ .

١٠٥- الأمم المتحدة (٢٠٠٧)، هجرة الأيدي العاملة في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣ .

١٠٦- جهاز الإحصاء (٢٠١٤)، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٣، الدوحة، ص ٧ .

١٠٧- لمزيد من التفصيل انظر :

أ- سلطنة عُمان (٢٠١٤)، وزارة القوى العاملة، التقرير السنوي ٢٠١٣، ص ٤٤.

ب- دولة الكويت (٢٠١٤)، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٣، العدد الخمسون .

١٠٨- من موقع ارقام http://www.argaam.com/article/articledetail/440738

١٠٩- لمزيد من التفصيل انظر :

أ- مطر، خولة (٢٠٠٨)، محاولة التخلص من الاعتماد على العمالة الوافدة في منطقة الخليج، في : الخليج العربي بين المحافظة والتغيير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص ٢٩٠ .

B - International Labour Office, op.cit., p. 4 .

١١٠- لمزيد من التفصيل انظر :

أ- اللجنة الدائمة للسكان (٢٠٠٩)، منطلقات ومبادئ وأهداف السياسة السكانية، الوثيقة الثانية، الدوحة، ص ١٤ .

ب- اللجنة الدائمة للسكان (٢٠١٣)، حالة سكان قطر أربعة أعوام على إنطلاق السياسة السكانية، الدوحة، ص ص ٢-١٢ .

١١١- الرمضان، محمد علي و المسلم، مروة جاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٤-٢٣٩ .

١١٢- جريدة الراية الاقتصادية، ١٦ أغسطس ٢٠١٥ .

١١٣- لمزيد من التفصيل انظر :

A - Naithani, P., & Jha, A.N., op.cit., p 98.

B - Kapiszewski, A, (2006) Arab Versus Asian Migrant Workers In the Arab Region, Department of Economic and Social Affairs,

UN, 15-17 May, Beirut, p .4.

C - Fargues, Ph., op.cit, p.288 .

الملخص

الهجرة الدولية وآثارها الديموغرافية في دول مجلس التعاون الخليجي

دراسة جغرافية تحليلية

تهدف هذه الدراسة إلى قراءة الواقع الحالي للتركيبة السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تشخيص جوانب الخلل الديموغرافي الذي تتسم به هذه التركيبة وأثر النمو المتعاظم للهجرة الوافدة على تفاقم ذلك الخلل . تم التطرق إلى التطور التاريخي للسكان وأثر البُعد الاقتصادي في فتح باب الهجرة التي مرت حتى الآن بخمس مراحل منذ نهاية الأربعينيات وحتى ٢٠١٣ . وعند دراسة الآثار الديموغرافية للهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، تبيّن ارتفاع نسبة السكان الوافدين وتخطيهم حاجز ٥٠% لكل من الإمارات وقطر والكويت منذ عام ١٩٧٠، بل إنهم يمثلون غالبية السكان في كل من قطر والإمارات حيث أصبح المواطنون هم الأقلية .

ويعاني التركيب النوعي والعمري للسكان من خلل في تركيبته، فقد شهدت نسبة النوع تغيّرات سريعة ومرتفعة عن المعدلات الطبيعية في كل الدول الخليجية لارتباطها بعامل الهجرة الوافدة، والتي تتسم بكونها هجرة من الشباب الذكور، ومما يؤكد لنا دور الهجرة ومساهمتها الكبيرة في الخلل النوعي الذي أصاب التركيبة السكانية أن نسبة النوع فيها تأخذ مساراً تصاعدياً مع مرور الوقت وخاصة في قطر والإمارات التي بلغت لكل منهما ٢٩٧ و٢٩٥ ذكر لكل أنثى عام ٢٠١٣ . ويعتبر التركيب العمري للسكان في دول مجلس التعاون الخليجي من أوضح المترتبات الديموغرافية لتواجد العمالة الوافدة فيها، وتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة السكان في سن العمل من ١٥-٦٤ سنة في الدول الخليجية حيث يشكّلون ما يزيد على نصف السكان منذ عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٣ على حساب فئتي صغار السن وكبار السن .

وتتعدد مصادر الهجرة وتتنوع لصالح الوافدين الأجانب من غير العرب، الذين تناقصت نسبتهم باستمرار لصالح الآسيويين، ومن ضمن مجموعة دول جنوب وجنوب شرق آسيا تسهم شبه القارة الهندية - الهند وباكستان وبنغلاديش - بالنصيب الأكبر من العمالة الآسيوية حيث استحوذت على ٨٠,٣% من إجمالي الوافدين عام ٢٠٠٧، ونحو ٦٥% من الوافدين الآسيويين عام ٢٠١٣ بعدد بلغ ١٢ مليون نسمة ، وتأتي الهند على رأس القائمة في جنسيات الآسيويين ثم تأتي باكستان وبنغلاديش . وتعتبر السعودية أكبر مستقطب لجميع الجنسيات العشر الأكبر على مستوى دول الخليج العربية باستثناء الجنسية الهندية التي سبقتها فيها الإمارات . لا زالت الجنسية العربية تمثل تياراً واضحاً

في الهجرة لدول الخليج وقد كان هناك نحو أربعة مليون وافد عربي عام ٢٠١٣ يمثلون خمس المهاجرين من أكبر عشر دول بنسبة ٢٠,٥%، وتستحوذ مصر على اكثر من نصف المهاجرين العرب بنحو ٥٩,٦% منهم، وأكثر من نصفهم يتواجدون في السعودية المستقطب الرئيسي للهجرة المصرية نحو دول الخليج العربية.

ويشتد خطر الهجرة لدول مجلس التعاون الخليجي في اختلال تركيبة القوى العاملة، حيث يشير التركيب إلى اختلال ميزان القوى لصالح العمالة الوافدة . وترتفع نسبة مشاركة العمالة الوافدة بشكل كبير في ثلاث دول هي الإمارات وقطر والكويت، حيث تصل إلى أكثر من ٨٠% من جملة القوى العاملة فيها طيلة أكثر من ثلاثة عقود، وإذا نظرنا إلى دولتي قطر والإمارات فإننا نجد أن المواطنين لم يعد لهم وجود بأكثر من ٥,٦% و٨,٤% من إجمالي قوة العمل فيهما عام ٢٠١٠ . وفي الوقت الذي يسعى فيه المواطنون إلى العمل في القطاع الحكومي يعتمد القطاع الخاص في كافة أنشطته على العمالة الوافدة وبخاصة الآسيوية، وتمثل قطر نموذجاً على الهيمنة الوافدة على سوق العمل الخاص الذي استحوذ الوافدون فيه على نسبة ٩٩% من عمالته عام ٢٠١٣، كما بلغت نسبة الوافدين على القطاع الخاص في كل من عُمان والكويت أكثر من ٩٦% و٩٥% لنفس العام .

لقد أدرك القائمون على الشؤون السكانية في الدول الخليجية أن ما تحقق من مستويات لإصلاح الخلل الديموغرافي لا زال دون مستوى الطموح، وأن السياسة السكانية التي تم وضعها منذ نهاية التسعينيات لم تحدث إصلاح للخلل السكاني في الوقت الحالي .

Abstract

The international immigration and its demographic In the Gulf Council Countries (GCC) A geographic analytic Study

This study aims to read the current composition of the population in the countries of the Gulf Council (GCC) through diagnosing the points of demographic defect which characterize this combination and also the effect of the ever increasing of immigration on the aggravation of this defect. Then, we have addressed the historical development of population and the effect of the economic dimension on encouraging immigration to the GCC which has witnessed five stages since 1940s until 2013. When we studied the demographic of immigration to the GCC, we have noticed the increase of the percentage of immigrants and that they exceeded 50% in the United Arab Emirates, Qatar and Kuwait since 1970, moreover they represent the majority of the population in both Qatar and Emirates and the originals represent the minority.

Also, the age and gender combination of the population suffers from defects as the gender has witnessed a rapid and high changes that differ from the normal in all countries of the GCC because of its connection with the factor of the international immigration and which characterizes by being immigration of the young males and that's asserts the role of the immigration and its big effect on the existence of the defect in the gender combination. It is clear that The percentage of gender takes an ascending rise over time especially in Qatar and Emirates which reached for both of them 297 and 295 for every female in 2013 . The age combination of the population in the GCC is one of the clear demographic outcomes of the existence of the labor immigrants in the GCC.

Data indicates to the increase of the population in the age of work 15-64 in the GCC where they represent more than the half of the population since 1980 until 2013 on the basis of the young and the old.

There are various sources of immigration and vary in favor of foreign arrivals of non-Arabs, who account for decreased consistently in favor of Asians, and within the countries of the South and Southeast Asia contribute to the Indian subcontinent-India , Pakistan, Bangladesh-The lion's share of Asian labor

where acquired 80.3 % of the total arrivals in 2007, and about 65% of Asian arrivals in 2013 the number reached 12 million people, India and come out on top in Asian nationalities then comes Pakistan, Bangladesh.

Saudi Arabia is the largest polarized of all the largest in the Gulf Arab states, with the exception of Indian nationality that preceded the Emirates ten nationalities. Still Arab nationality represents a trend evident in migration to the Gulf States and there were about four million expatriate Arabic in 2013, representing five immigrants of the top ten countries by 20.5%, and acquires Egypt more than half of Arab immigrants at about 59.6% of them, and more than half of them are in Saudi Arabia the main polarized Egyptian migration towards the Gulf Arab states.

And it intensifies the risk of migration of the Gulf Cooperation Council imbalance in the composition of the workforce, in terms of structure refers to the imbalance of power in favor of expats. The rising proportion of expatriate labor participation considerably in the three countries are the United Arab Emirates, Qatar and Kuwait, where up to more than 80% of the total workforce for more than three decades, and if you look at the states of Qatar and the UAE, we find that citizens no longer have the presence of more than 5.6% and 8.4% of the total labor force in them in 2010.

At a time when citizens seeking to work in the public sector, the private sector in all its activities depends on expatriate labor, especially Asian, and represent Qatar represents model of dominate of the expatriate on private sector that arrivals had most of it on the proportion of 99% of the job market in 2013, as arrivals accounted for on the private sector in Oman and Kuwait, more than 96% and 95% for the same year.

Organizers of the population affairs in the Gulf countries have realized that levels have been achieved to reform the demographic imbalance is still below the level of ambition, and that the population policy that has been planned since the end of the nineties didn't make any reform in the population defect at present.